



الجمعية العامة

الدورة الثانية والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٥

الاثنين، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

المحاضر الرسمية

الرئيس: السيد بحر العلوم (العراق)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

بنود جدول الأعمال ٥٢ (باء) و ٩٠ إلى ١٠٦ (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تستأنف اللجنة نظرها في المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى وتواصل الاستماع للمتكلمين المتبقين في القائمة. وأحث جميع المتكلمين مرة أخرى على التفضل بمراعاة القيد الزمني المحدد بخمس دقائق حينما يتكلمون بصفتهم الوطنية، ويسيع دقائق حينما يتكلمون باسم مجموعات من الدول. وستواصل اللجنة استخدام جهاز الأزيز لتذكير الوفود عند انتهاء المدة الزمنية المخصصة لها.

أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن الاتحاد الأوروبي.

السيدة كورومي (الاتحاد الأوروبي) (تكلمت بالإنكليزية):

يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤكد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، ألبانيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا؛ وبلد علمية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وجورجيا.

ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وبالرغم من أن نظم المعاهدات الدولية وترتيبات مراقبة الصادرات أبطأت انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها، فإن عددا من الدول سعت، أو تسعى، لاستحداث تلك الأسلحة. ويضيف الخطر المتمثل في إمكانية حيازة الإرهابيين لتلك الأسلحة ومواد ووسائل إيصالها بعدا بالغ الأهمية بصورة متزايدة إلى هذا التهديد.

ويرى الاتحاد الأوروبي أن من الأمور المروعة للغاية أن المجتمع الدولي لا يزال يجابه باستخدام الأسلحة الكيميائية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org), وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1732725 (A)



الاتحاد الأوروبي إلى تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة في الوقت المناسب، ومواصلة التحقيقات في الادعاءات المتعلقة الإضافية باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم الأنشطة في جميع مجالات اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك التنفيذ الوطني، والمساعدة والحماية، والتعاون الدولي، وعلى وجه الخصوص، البرنامج الأفريقي. وقدم مبلغ يزيد عن ١٢ مليون يورو إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتحقيق هذه الغاية. وأيضاً، جدد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه التأكيد على دعمها لتنفيذ خطة تدمير المخزون الكيميائي اللبي المتبقي. ونؤكد على أن الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية يمثل أولوية قصوى للاتحاد الأوروبي. وندعو مرة أخرى الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية - إسرائيل وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجنوب السودان ومصر - إلى الانضمام إلى الاتفاقية بدون مزيد من التأخير، مما يسهم في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال التزامنا قوياً بتعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة. ونظراً لعدم وجود برنامج متخصص وفعال لما بين الدورات، أصبحت أنشطة المشاريع التي يمولها الاتحاد الأوروبي بمبلغ يصل إلى ٦,٣ ملايين يورو منذ عام ٢٠٠٦ أداة رئيسية في تعزيز الانضمام العالمي إلى الاتفاقية والنهوض بالتنفيذ الوطني في البلدان في جميع أرجاء العالم. إننا نعمل بشكل وثيق مع الدول الأطراف على بناء الثقة بالامتثال والمحافظة عليها، ودعم التنفيذ على الصعيد الوطني وآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، تعزيز العملية فيما بين الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في الاتفاقية، وأخذ التطورات في مجال العلم والتكنولوجيا بعين الاعتبار.

بالرغم من حظر القانون الدولي لهذه الأسلحة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية على يد أي أحد - سواء كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول، في أي مكان وتحت أي ظروف من الظروف - أمر بغض ويجب إدانته بشدة. ولا يمكن أن يكون هناك إفلات من العقاب، ويجب أن يخضع المسؤولون عن تلك الأعمال للمساءلة. ويشير الاتحاد الأوروبي إلى أن الجمهورية العربية السورية، بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ألزمت نفسها صراحة بعدم حيازة الأسلحة الكيميائية أو استحداثها أو استخدامها. ويشير الاتحاد الأوروبي بقلق شديد إلى التقارير المتعاقبة للمدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي وفقاً لها لم تتمكن المنظمة من تأكيد أن الإعلان السوري فيما يتعلق ببرامجها للأسلحة الكيميائية كامل ودقيق. ونناشد حكومة الجمهورية العربية السورية تقديم التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بغية تسوية جميع المسائل المتعلقة وإقناع المجتمع الدولي بأن برنامجها للأسلحة الكيميائية قد تم تدميره على نحو كامل ولا رجعة فيه.

وينوه الاتحاد الأوروبي مع بالغ القلق إلى تأكيد بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية لاستخدام السارين في هجوم بالأسلحة الكيميائية وقع في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل ٢٠١٧، ولتعرض الضحايا لخرذل الكبريت في أم حوش في ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ ولاستنتاجات تقرير آب/أغسطس وتشرين الأول/أكتوبر لعام ٢٠١٦ الصادرين عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة (S/2016/738 S/2016/888، على التوالي)، اللذين يؤكدان أن الجمهورية العربية السورية مسؤولة عن ثلاثة هجمات كيميائية وتنظيم داعش مسؤول عن هجوم واحد. ويعمل الاتحاد الأوروبي على دعم وتشجيع الآلية المشتركة للإسراع بتحديد المسؤولين عن ذلك الاستخدام للأسلحة الكيميائية. ويتطلع

عمليات الإطلاق التي أجرتها إيران في الآونة الأخيرة، ونناشد إيران الامتناع عن الأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى تعميق عدم الثقة، مثل تجارب القذائف التسيارية، التي لا تتفق مع القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) وتزعزع الاستقرار في المنطقة. لقد اعتمد وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم المعقود في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، بيانا بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة. وتيسيرا على الوفود، فإن النص الكامل للبيان متاح في القاعة. إننا نشعر بالقلق من الدور المزعزع للاستقرار لانتشار القذائف في الشرق الأوسط، بما في ذلك في سوريا.

وانضمت جميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية. وندعو جميع الدول، وبخاصة الدول التي لها أنشطة كبيرة في مجال القذائف التسيارية ومركبات الإطلاق الفضائية، إلى الانضمام إلى المدونة في أقرب وقت ممكن. ويحتفل نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف بذكراه السنوية الثلاثين ولا يزال يضطلع بدور بالغ الأهمية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة أعمال النظم الدولية لمراقبة الصادرات، مثل نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، وفريق أستراليان ومجموعة موردي المواد النووية، وترتيب فاسنار. إن جميع الدول الـ ٢٨ الأعضاء في الاتحاد الأوروبي مهتمة بالمشاركة في أعمال النظم الدولية لمراقبة الصادرات، وندعو الدول الأخرى إلى دعم عضوية هذه النظم.

ويرحب الاتحاد الأوروبي ترحيبا حارا بعملية الاستعراض الشامل التي جرت العام الماضي للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، الذي جدد التأكيد على مركزته وأهميته وسلطته القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦). إن المطلوب توخي اليقظة المستمرة من جانب جميع الدول لمنع الجهات الفاعلة من غير الدول وردعها عن الحصول على أسلحة الدمار الشامل.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طوال هذا العام، نوهت العديد من الدول الأعضاء

وندعو جميع الدول التي لم تصبح بعد طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى الانضمام إلى الاتفاقية بدون تأخير.

وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا يعتبر المساعدة المقدمة عن طريق التبرعات، مثل قرارات مجلس الاتحاد الأوروبي، بديلا عن الأنشطة المقرر تنفيذها في إطار الاجتماعات الرسمية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

إننا نرى أن المناقشات بشأن وضع برنامج لما بين الدورات خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف، فضلا عن ثروة أوراق العمل والاقتراحات المقدمة في هذا السياق، تمثل نقطة انطلاق جيدة لاجتماع الدول الأطراف المقبل بغية التوصل إلى توافق الآراء على وضع برنامج عمل موضوعي لما بين الدورات.

وتمثل عمليات الإطلاق المتكررة للقذائف التسيارية التي تجربها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خارج نطاق نظم الشفافية والإبلاغ المسبق القائمة في انتهاك واضح للعديد من قرارات مجلس الأمن، تهديدا خطيرا للسلام والأمن الإقليميين والدوليين، فضلا عن النظام الدولي لعدم الانتشار. وندين بأشد العبارات التجارب النووية والعديد من عمليات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لإطلاق القذائف التسيارية ونعرب عن قلقنا البالغ حيال العمليات الأخيرة لإطلاق القذائف العابرة للقارات على وجه الخصوص. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الوقف الفوري لعمليات الإطلاق وعلى الامتنال التام لجميع التزاماتها الدولية. ونعرب عن القلق من احتمال تزايد انتشار الأسلحة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى جهات أخرى ونحن عازمون على العمل لمكافحة تلك الأنشطة.

ونشدد على أهمية تقييد إيران بجميع أحكام القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥)، الذي يدعو إيران إلى عدم القيام بأي نشاط يتصل بالقذائف التسيارية المعدة لتكون قادرة على إيصال الأسلحة النووية، بما في ذلك عمليات الإطلاق باستخدام مثل تلك التكنولوجيا للقذائف التسيارية. إننا نأخذ على محمل الجد البالغ

الكوري الشمالي كيم جونغ - نام. ويتحدى ذلك العمل المشين لاستخدام عامل VX، وهو أحد أخطر العوامل المؤثرة على الأعصاب في العالم، كل الكرامة الإنسانية ومعايير العالم المتحضر لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. وجميع المشاركين في ارتكاب هذا الهجوم المميت يجب أن يخضعوا للمساءلة.

إن الحوادث التي وقعت العام الماضي تبين بوضوح أن على المجتمع الدولي أن يفعل المزيد لضمان سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومقومات بقائها وللحفاظ على القوانين والقواعد والمعايير الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب أن نواصل الإدانة الجماعية بأشد العبارات الممكنة لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي دولة أو جهة غير تابعة للدول، وإخضاع جميع من يستخدمون تلك الأسلحة للمساءلة. إن أي شيء أقل من ذلك سينم عن عدم إحساس بالمسؤولية. ومن الناحية التاريخية، استخدمت الأسلحة البيولوجية، وتسعى الجماعات الإرهابية والأفراد والدول للحصول عليها. وتشكل اتفاقية الأسلحة البيولوجية أهم أدواتنا لمنع استخدام الأمراض سلاحا من أسلحة الحرب. ولكن، للقيام بذلك، يجب أن تنفذ الاتفاقية تنفيذا فعالا. ومن دواعي الأسف أن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أهدرت الفرصة في المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية لاعتماد برنامج أكثر قوة لما بين الدورات. وجاءت العديد من الوفود، بما فيها الولايات المتحدة، إلى المؤتمر باقتراحات لوضع مثل ذلك البرنامج وبرغبة في إيجاد طريق مقبول للمضي قدما. وللأسف، إننا لم ننجح في تحقيق ذلك الهدف.

ومع ذلك، فإن من دواعي اطمئنان الولايات المتحدة الالتزام المشترك بالاتفاقية، وبالتقليل إلى أدنى حد من المخاطر الناجمة عن مسببات الأمراض المحورة إلى أسلحة، وبتوطيد القاعدة العالمية ضد استخدام الأمراض كسلاح. كما أن مما

بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بتنظيم أحداث تعيد تأكيد الهدف الرسمي المجدد في الاتفاقية: "... لما فيه مصلحة البشرية جمعاء، على أن تستبعد كليا إمكانية استخدام الأسلحة الكيميائية...".

ومع أن الأعمال الشجاعة للنساء والرجال في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ظلت استثنائية، فإن الواقع القاسي يبين أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقواعد الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية لا تزال تتعرض للاعتداء بالاستمرار بسبب استخدام الأسلحة الكيميائية على يد الدول والجهات من غير الدول. ولنكن واضحين: إن استخدام الأسلحة الكيميائية على يد أي أحد وأي مكان، يشكل تهديدا لنا جميعا، في كل مكان.

وفي أعقاب التقارير السابقة الصادرة عن آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، لا يمكن إنكار أن النظام السوري مرارا وتكرارا استخدم الأسلحة الكيميائية انتهاكا لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقرار ٢١١٨ (٢٠١٣). ولم تنته الهمجية هناك، إذ أنه في ٤ نيسان/أبريل، استخدم النظام السوري مرة أخرى غاز السارين في هجوم على خان شيوخون، مما أسفر عن مقتل حوالي ١٠٠ من الأطفال والنساء والرجال وإصابة كثيرين آخرين. وخلصت بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بلا جدال إلى أنه استخدم السارين أو مادة شبيهة بالسارين في ذلك الهجوم. ولا بد من إخضاع جميع المسؤولين عن تلك الأفعال الشنيعة للمساءلة. ولئن كان المجتمع الدولي ينتظر ما تسفر عنه النتائج التي توصلت إليها آلية التحقيق المشتركة، فإن الولايات المتحدة تؤيد بقوة تجديد الآلية وتشييد بالطريقة العالية المهنية التي تضطلع بها آلية التحقيق المشتركة وبعثة تقصي الحقائق بأعمالهما.

وشهد هذا العام أيضا استخدام الأسلحة الكيميائية في مطار كوالالمبور الدولي في ١٣ شباط/فبراير في اغتيال المواطن

وندعو جميع الدول الأعضاء إلى أن تقدم دعماً قوياً لأعمال بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ولأعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة في التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، وفي تحديد هوية الجناة.

إن الإفلات من العقاب على تلك الجرائم البشعة ليس خياراً. وفي هذا الصدد، تقوم حاجة حيوية إلى أن يجدد مجلس الأمن ولاية آلية التحقيق المشتركة.

كما أن من دواعي القلق ما أشارت إليه التقارير عن الاستخدام المميت لعامل VX المؤثر على الأعصاب في مطار دولي مزدحم في ماليزيا. ويجب أن نظل يقظين وأن نرفض السماح لعودة ظهور الأسلحة الكيميائية بأية ذريعة، في أي وقت، وفي أي مكان وأية دولة أو جهة من غير الدول.

وبالرغم من تلك التحديات، لا تزال قدرة اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصمود والقيمة المؤكدة للنهج المتعددة الأطراف نحو نزع السلاح تبعث فينا الثقة. ويشكل التحقق من تدمير روسيا لمخزونها المعلن من الأسلحة الكيميائية معلماً رئيسياً لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية والدول الأعضاء في المنظمة في تحقيق هدفنا المتمثل في بناء عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وعلياً أن نواصل العمل بشكل تعاوني بغية تكييف السياسات والنظم بحيث تعكس التهديدات الجديدة المتطورة باستمرار والتكنولوجيا المستحدثة في ميدان أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك بوضع ضوابط صارمة للتصدير. ويضم فريق أستراليا ٤٢ بلداً ملتزماً بمواءمة ضوابط التصدير مع منع الدول المارقة والإرهابيين من الحصول على ما يحتاجون إليه لبناء الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ومن خلال الاجتماعات المنتظمة لهذا الفريق، الذي تتولى رئاسته، تواصل البلدان المشاركة التعاون بشأن السبل الجديدة للحد من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ولكن لتحقيق النجاح في هذه المهمة نحن بحاجة إلى

يدعو إلى التشجيع زيادة الدول الأعضاء في المعاهدة، ونرحب بساموا باعتبارها الدولة الطرف الـ ١٧٩.

وبالرغم من أن الدول الأطراف لم تتمكن من الاتفاق على برنامج عمل جديد في المؤتمر الاستعراضي، فإنها كلفت اجتماع كانون الأول/ديسمبر للدول الأطراف بمهمة التوصل إلى اتفاق بشأن برنامج عمل. إننا نرحب بجهود الرئيس المعين السفير الهندي جيل للتخصير لعقد اجتماع ناجح نرى أنه سيرتب لعمل الخبراء الأكثر تركيزاً بشأن الإشراف على العلم والتكنولوجيا، والتنفيذ الوطني، وبناء القدرات، والتأهب لحالات تفشي الأمراض والاستجابة لها. وتبين مشاوراتنا الإقليمية أن كثيرين سيدعمون مثل تلك النتيجة باعتبارها خطوة إلى الأمام. وندعو جميع الدول الأطراف إلى دعم برنامج العمل ذاك في الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

وأخيراً، من الضروري تقديم التمويل الكافي للعمل فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرحب بالسداد مؤخراً لقدر كبير من الأنصبة المقررة المتأخرة لفترة طويلة. ومع ذلك، لا تزال العديد من الديون غير مسددة، وتلك الديون، بالاقتراح مع المشاكل المالية الهيكلية، ستجعل من الصعوبة البالغة بمكان دفع مرتبات وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية في بداية العام. وكلتا المسألتين بحاجة إلى اهتمام عاجل.

السيدة وود (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): من دواعي

الأسف أننا إذ نقرب من نهاية عام الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، لا تزال الانتهاكات المتكررة للاتفاقية تختبر عزمنا على الدفاع عن هذه القاعدة الدولية الرئيسية للسلوك. إن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بما لها من عواقب مأساوية على المدنيين الأبرياء والمسائل المعلقة ذات الصلة بإعلان سوريا لبرنامجها للأسلحة الكيميائية، لا تزال أكبر تحدٍ مباشر للاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) محوريا لجهود الدول الأعضاء الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل إلى الإرهابيين والجهات من غير الدول. وناشد جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها بموجب القرار ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها بوليفيا بصفتها رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الهند ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/72/L.23.

السيد جيل (الهند) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14). وسأقرأ صيغة مختصرة لبياني، مع نشر النص الكامل للبيان في البوابة الإلكترونية PaperSmart. إن الاتفاقيتين - المتعلقتين بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية - مثالان جديران بالتقدير للمعاهدات غير التمييزية في ميدان نزع السلاح من أجل القضاء التام على أنواع معينة من أسلحة الدمار الشامل. ونرى أن نجاح هاتين الاتفاقيتين يمكن أن يكون نموذجا للقضاء على الأسلحة النووية في المستقبل.

ولا تزال الهند ملتزمة بتحسين فعالية اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتعزيز تنفيذ الاتفاقية، بما في ذلك باتخاذ تدابير ملزمة قانونا. ونواصل التشديد على أهمية إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية، وبالتالي نرحب بانضمام ساموا مؤخرا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ليصل عدد الدول الأطراف إلى ١٧٩ دولة. وتساهم الهند ماليا في برنامج الرعاية التابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك هذا العام، وتأمل أن يسهم تنفيذ البرنامج في تحقيق عالمية الاتفاقية. كما قدمنا بصورة منتظمة تقاريرنا عن تدابير بناء الثقة، مع تقديم آخر تقرير في هذا العام.

مساعدة جميع البلدان. ولذلك السبب تعمل الدول الأعضاء في فريق أستراليا بشكل وثيق مع الدول غير الأعضاء، بما في ذلك دول منطقتنا، على تبادل أفضل الممارسات ومعالجة كيفية تعزيز جهودنا الجماعية لمنع انتشار هذه الأسلحة البغيضة واستخدامها.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة لا تدعم المعايير الدولية لمكافحة الأسلحة البيولوجية فحسب، بل تيسر أيضا الجهود العالمية لتعزيز الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. ونرحب بانضمام شريكنا الإقليمية، ساموا، مؤخرا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي ستصبح الدولة الـ ١٧٩ الطرف في الاتفاقية. ونرحب أيضا بالإحاطة الإعلامية التي قدمها السفير مولنار ممثل هنغاريا في وقت سابق من هذه الدورة (انظر A/C.1/72/PV.14). ونشعر بالامتنان على الجهود البطولية التي بذلها في عام ٢٠١٦ لحشد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل دعم جدول أعمال أكثر موضوعية على نطاق جميع المسائل ذات الصلة بالاتفاقية. ونشعر بالأسف لأن الدول الأطراف لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل. وستعمل أستراليا بشكل بناء مع الدول الأطراف الأخرى على استكشاف سبل تعزيز عملية ما بين الدورات لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

كما أن أستراليا مؤيد قوي لآلية الأمين العام لتحقيق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وكان من دواعي سرورها أنها استضافت الدورة الأولى للتدريب على المهارات التي عقدتها الآلية في نصف الكرة الجنوبي في مثل هذا الوقت العام الماضي. ونأمل أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من دعم التطوير المستمر للآلية.

والصناعات الكيميائية، ومجتمع العلماء والمجتمع المدني، التي تعمل بالتبادل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إن مبادئ عدم التمييز المجسدة في الاتفاقية، والتزام الدول الأطراف وكفاءة الأمانة التقنية تضافرت جميعا لتخليص العالم بشكل كامل تقريبا من مخزونات الأسلحة الكيميائية القائمة.

ونشيد بتدمير الاتحاد الروسي لمخزونه المعلن للأسلحة الكيميائية وبأنه فعل ذلك قبل ثلاثة أعوام من الموعد النهائي. ونشيد أيضا بالجهود الدولية التي مهدت الطريق للنجاح في إزالة ما تبقى من مخزونات الأسلحة الكيميائية من الفئة ٢ من ليبيا من أجل تدميرها في الخارج.

إن لدى الهند ثاني أكبر عدد من المرافق المعلن في العالم وتتلقى أحد أكبر أعداد عمليات التفتيش التي تقوم بها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينبغي تنفيذ أحكام الاتفاقية بطريقة لا تعيق الأنشطة المشروعة، ولا سيما في بلدان مثل بلدي التي لديها صناعات كيميائية كبيرة ومتنامية.

وما برح موقفنا الثابت يتمثل في أن استخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، وفي أي وقت، ومن جانب أي شخص، وفي ظل أي ظرف من الظروف، أمر لا يمكن تبريره وأنه لا بد من إخضاع مرتكبي تلك الأفعال البغيضة للمساءلة. ونشعر بقلق عميق حيال التقارير الواردة عن استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ونأمل أن تمضي آلية التحقيق المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية قدما بالنتائج التي توصلت إليها بعثة تقصي الحقائق في سوريا وأن تحدد هوية الجناة.

وفي الختام، وفي إطار هذه المجموعة، ستقدم الهند مشروع القرار A/C.1/72/L.23، المعنون "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، الذي حظي بتأييد قوي منذ عرضه للمرة الأولى في عام ٢٠٠٢. ونأمل، كما كان الحال في الأعوام السابقة، أن تعتمد اللجنة مشروع القرار بتوافق الآراء.

إن أوجه التقدم المحرز في مجال التكنولوجيا الأحيائية، وهندسة العوامل الوراثية، وعلوم الحياة، ولا سيما في العقدين الماضيين، وطابعها للاستخدام المزدوج، وسهولة الوصول إليها، أدت إلى زيادة خطر الانتشار والاستخدام العدائي لعوامل الحرب البيولوجية. وأضاف احتمال تمكن الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، من حيازة عوامل الحرب البيولوجية والتكسينات واستخدامها بعدا جديدا إلى هذا الخطر. وإزاء تلك الخلفية، شاركت الهند بفعالية في المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، وقدمت ورقتي عمل مشتركتين، مع فرنسا، بشأن التدابير الرامية إلى تعزيز المساعدة بموجب المادة السابعة من الاتفاقية، ومع الولايات المتحدة، بشأن تعزيز تنفيذ المادة الثالثة من الاتفاقية. وكجزء من التوعية الواسعة النطاق، استضافت الهند حلقة عمل إقليمية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح والاتحاد الأوروبي، عقدت في نيودلهي، في آب/أغسطس ٢٠١٦.

لقد شعرنا بخيبة أمل لأن المؤتمر لم يتمكن من تحقيق نتيجة تتناسب مع حجم التحدي. ومع ذلك، فإن مما يثلج الصدر أن هناك رغبة واضحة في الماضي قدما، وبصفتي رئيس اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٧. أتطلع إلى المشاركة البناءة لجميع الدول الأطراف خلال الاجتماع السنوي في كانون الأول/ديسمبر، لكي نتمكن من النجاح في تحقيق الولاية التي أسندها الاجتماع إلى المؤتمر الاستعراضي الثامن. ونشكر السفير مولنار ممثل هنغاريا على الجهود الدؤوبة التي بذلها في المؤتمر الاستعراضي.

وتكمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هذا العام ٢٠ عاما من وجودها، ونهنئ السفير فرناندو أرياس غونزاليس ممثل إسبانيا على انتخاب المجلس التنفيذي له بصفته المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتكللت اتفاقية الأسلحة الكيميائية بالنجاح نتيجة للجهود التعاونية للدول الأطراف،

ويؤكد وفد باراغواي على أهمية التعاون الدولي في الحصول على معدات الكشف وتدريب أفراد الأمن على الاستجابة بسرعة للحالات المحتملة للطوارئ الكيميائية والبيولوجية على السواء. وعلى وجه الخصوص، نبرز أهمية الزيارة الأخيرة التي قام بها المدير التنفيذي للجنة مكافحة الإرهاب إلى باراغواي وننتظر زيارة متابعة تقوم بها اللجنة هذا العام للإسهام في تنفيذ الآليات الوطنية والسياسات العامة الرامية إلى منع انتشار أسلحة الدمار الشامل عن طريق جهات من غير الدول.

السيد دنكنشاش (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن انتشار أسلحة الدمار الشامل تهدد منذر بالخطر للأمن الدولي. ويشكل خطر انتشار تلك الأسلحة إلى الإرهابيين مصدر قلق إضافي. ويخرق استخدام الأسلحة الكيميائية في العصر الحالي قاعدة في غاية الأهمية وطويلة الأمد لمنع استخدام تلك الأسلحة. ويشكل استخدام الأسلحة الكيميائية، سواء في سوريا أو في أي مكان آخر، وعلى يد الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول، جريمة ضد الإنسانية، وانتهاكا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وازدراء باتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وفيما نحتفل بالذكرى السنوية العشرين للاتفاقية، فإن تركيا تعلق أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وإذ تحظر اتفاقية الأسلحة الكيميائية استخدام المواد الكيميائية السمية كأسلحة، فإنها تتطلب من الدول الأطراف نزع سلاحها الكيميائي بتدمير جميع مخزونات الأسلحة الكيميائية وأي مرفق من المرافق التي تنتجها. لقد اتفقت الدول الأطراف أيضا على إنشاء نظام للتحقق من بعض المواد الكيميائية السمية وسلائفها للتأكد من أن تلك المواد الكيميائية لا تستخدم إلا في الأغراض غير المحظورة.

وفي سوريا، أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تقارير عديدة أنها، بالرغم من كل الجهود التي بذلتها، لم تتمكن من التحقق من إعلانات النظام وأنه لا تزال هناك

السيد كاريو غوميث (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): لقد ظل حظر أسلحة الدمار الشامل مجسدا في أحكام الدستور في باراغواي. فضلا عن ذلك، فإن بلدي يحترم الالتزامات المحددة بموجب اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، ويمثل هذه الالتزامات. فنحن طرف في كلتا الاتفاقيتين.

إن جمهورية باراغواي تحث جميع الدول على الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يتعارض مع هدف هاتين المعاهدتين وغرضهما وإضفاء الطابع العالمي عليهما. ويرحب وفد باراغواي بانضمام ليبيريا ونيبال وغينيا وساموا إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتعيد باراغواي تأكيد إيمانها بأن حظر أسلحة الدمار الشامل والقضاء عليها شرطان لازمان لتعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولذلك نكرر إدانتنا لاستخدام أسلحة الدمار الشامل ودعما للجهود تقصي الحقائق والمساءلة التي تقودها الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وعلى الصعيد الوطني، شكلت حكومة باراغواي، امتثالا للقانون الذي ينشئ تدابير الرقابة وفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية التي أقرت في عام ٢٠١٥، مجلسا استشاريا وطنيا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، يقوم بوضع إطار تنفيذ القانون المتعلق بتنفيذ عمليات التحقق الوطنية والدولية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في باراغواي. أما فيما يتعلق بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإن حكومة باراغواي أنشأت أيضا لجنة وطنية لمنع حالات الطوارئ البيولوجية والاستجابة لها.

ومن العناصر الهامة الأخرى في النظام العالمي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. إن تركيا ليست حائزة لأية أسلحة مشمولة باتفاقية الأسلحة البيولوجية. وندعم بحمة الجهود الرامية إلى تحقيق عالمية الاتفاقية ونرحب بانضمام ساموا إليها. وندعو جميع الدول التي ليست طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى الانضمام إلى الاتفاقية بدون مزيد من التأخير.

ولفن كنا غير راضين عن الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، فإننا نتطلع إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف باعتباره فرصة للنظر في سبل تعزيز الاتفاقية وضمان صلاحيتها.

السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا) (تكلمت بالإسبانية): إن كوبا تؤيد بقوة أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية وتمثل امتثالا صارما لأحكام هاتين الاتفاقيتين. وبلدنا لا يمتلك ولا يعززم أن يمتلك أي نوع من أسلحة الدمار الشامل ويؤيد بقوة الحظر التام والكامل لتلك الأسلحة والقضاء عليها بطريقة شفافة وقابلة للتحقق ولا رجعة فيها.

وترفض كوبا ترفض رفضا قاطعا استخدام أي أسلحة من أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة، وتحت أي ظرف من الظروف. وفي هذا الصدد، نكرر التأكيد على أن الضمان المطلق الوحيد للحيلولة دون حيازة واستخدام أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك على يد الإرهابيين، هو حظرها التام والقضاء عليها.

وفي الذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإننا نبرز الأعمال التي تضطلع بها المنظمة، ونؤكد على أهمية ضمان توازن ركائزها في المستقبل وأهمية العمل بشأن المسائل المتعلقة. ومن شأن تدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية

ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات في الإعلانات. إننا نشعر بقلق بالغ من هذه التقارير. وتذكر جميعا عزو آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة للمسؤولية عن هجمات الأسلحة الكيميائية في ثلاث حالات إلى القوات المسلحة السورية وفي حالة واحدة إلى تنظيم داعش. وقبل وقت قصير، أكدت بعثة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية استخدام السارين في هجوم بالأسلحة الكيميائية على خان شيخون في نيسان/أبريل وتعرض الضحايا للخرذل الكبريتي في أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

وتؤكد نتائج آلية التحقيق المشتركة أن النظام السوري لم يف بالتزاماته وواصل استخدام الأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. وندين بشدة هذه الهجمات. ويجب ضمان ألا يكون هناك إفلات من العقاب فيما يتعلق بتلك الأعمال المروعة. ولا يمكننا أن نسمح لهذا بأن يصبح الأمر المعتاد الجديد.

وتدعم تركيا أعمال بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة، وسنحافظ على ذلك المستوى من الدعم فيما نتطلع إلى تجديد ولاية الآلية في الوقت المناسب ومواصلة تحقيقاتها في الادعاءات المتعلقة الإضافية باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. إن استمرار أعمال هاتين الهيئتين أمر مهم أيضا لضمان الردع ضد استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا وفي أماكن أخرى.

كما أن استخدام الغاز المؤثر على الأعصاب في مطار في ماليزيا أمر منذر بالخطر.

وحصل أحد التطورات الإيجابية في هذا المجال في ليبيا، حيث أحرز تقدم في تدمير المخزونات الكيميائية، مما يشكل تطورا إيجابيا وهاما لاستقرار ليبيا ومثالا جيدا على تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على أعمالها بشأن ذلك الملف.

الواضحة على هذا الأمر الحصار الاقتصادي التجاري والمالي الذي ظل يطبق ضد كوبا لمدة ٦٠ عاما تقريبا.

وتضطلع الجمعية العامة والمعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل بالدور الرئيسي في قضايا نزع السلاح وعدم الانتشار. وما من تدبير اتخذ مجلس الأمن أو أية مبادرة انتقائية أو تمييزية تشجعها مجموعات من البلدان خارج الإطار المتعدد الأطراف يمكن أن تؤدي إلى تقويض ذلك الدور.

السيد حسن (مصر): تؤيد مصر ما جاء ببياني مجموعة الدول العربية وحركة بلدان عدم الانحياز في إطار هذا البند (انظر A/C.1/72/PV.14).

وبالرغم مما تتسم به منطقة الشرق الأوسط من توتر وعدم استقرار مزمنين وما عانت منه مصر من حروب متتالية فرضت عليها على مدار أكثر من أربعة عقود، فقد أبدت مصر حسن نواياها وانضمت إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونفذت جميع الالتزامات التي تفرضها هذه المعاهدة.

كما انضمت إلى توافق الآراء على مقرر التمديد اللانهائي تلك المعاهدة المركزية التي تمثل حجز الزاوية للأمن الدولي بناء على أن صفقة التمديد تضمنت قرارا لم ينفذ حتى الآن حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط.

وبالتالي فإنه ينبغي للمجتمع الدولي التحرك بجدية لتعديل الخلل الأمني الذي تعاني منه منطقة الشرق الأوسط بسبب استمرار دولة واحدة في عرقلة جهود إخلاء المنطقة من الأسلحة النووية، حيث أن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لم تصدق على أي من المعاهدات الثلاث ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، النووية والكيميائية والبيولوجية.

في أقصر وقت ممكن تحت الرقابة الدولية أن يشكل الإسهام الأكبر في منع استخدام هذه الأسلحة للدمار الشامل. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدمير الكامل والمتحقق منه لأسلحة الاتحاد الروسي الكيميائية المعلنة. وفضلا عن ذلك، نعيد التأكيد على أن تعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ولا سيما أقلها نموا، لا يزال من المسائل المعلقة، وينبغي أن يكون من أولويات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو إلى اعتماد خطة عمل في الوقت المناسب لضمان التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة الحادية عشرة من تلك الاتفاقية، التي تتعلق بالتعاون الدولي وتقديم المساعدة.

ونشجع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على بذل كل الجهود للتوصل إلى توافق الآراء على إطلاق عملية ما بين الدورات في الاجتماع السنوي المقبل للدول الأطراف، وفقا للولاية الخاصة الممنوحة من المؤتمر الاستعراضي الثامن للاجتماع السنوي. ومع ذلك، فإننا نكرر التأكيد على أن الطريقة الوحيدة الفعالة حقا والمستدامة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية بطريقة شاملة ومتوازنة، وضمان تنفيذها على نحو صارم هي اعتماد بروتوكول ملزم قانونا يشمل إنشاء آلية للتحقق. وتؤكد كوبا على أن التطبيق الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية بشأن التعاون الدولي للأغراض السلمية لا يزال مهمة معلقة، وعاجلة وذات أولوية.

وترفض كوبا الحدود والقيود، وتطالب بقمع هذه الحدود والقيود، التي تعوق التبادل على أوسع نطاق ممكن، لا سيما بالنسبة للبلدان النامية، للمواد والمعدات والتكنولوجيا من أجل الأنشطة الكيميائية والبيولوجية التي تتماشى مع أحكام الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بشأن المسألة. ومن الأمثلة

واضح أولويات نزع أسلحة الدمار الشامل، حيث منحت الأولوية القصوى لتحقيق نزع السلاح النووي.

ويهمنا التنويه بهذا الصدد إلى أن التوصل إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية يمثل خطوة تاريخية طال انتظارها بشأن المساواة بين الأسلحة النووية، التي تعد أكثر أنواع أسلحة الدمار الشامل تدميراً ومنافاة لأبسط المبادئ الإنسانية، وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، التي سبق حظرها بصكوك دولية ملزمة لأطرافها.

وقد استمعنا باهتمام لبيانات الدول النووية وعدد من الدول المنضوية تحت ما يسمى بالمظلة النووية خلال أعمال هذه الدورة للجنة الأولى.

ونود الإشارة إلى عدم اتساق موقف بعض تلك الدول حينما تؤكد أن البيئة الأمنية ليست مواتية لنزع السلاح النووي وأن التخلص من الأسلحة النووية لا يتم إلا بمنهج تدريجي، ثم تطالب، في ذات الوقت، بتحقيق تقدم فوري في تحقيق عالمية المعاهدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى والأسلحة التقليدية.

وتطالب مصر هذه الدول بمراجعة مواقفها وبأن تتفهم أن المبادئ والقيم لا تتجزأ وأن أمن بعض الدول ليس أكثر أهمية من أمن الدول الأخرى. وندعو هذه الدول إلى أن تنادي بحظر الأسلحة النووية بنفس القوة التي تطالب بها بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

السيد بيونتينو (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/72/PV.14).

وأود أن أبدأ ببيان بتناول مسألة ذات أهمية قصوى. ففي يوم الجمعة، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، جددت أعلى السلطات الحكومية في بلدي، إلى جانب فرنسا والمملكة المتحدة، التأكيد على التزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة وعلى تنفيذها

ونؤكد مجدداً أن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية سيسهم في تحقيق عالمية المعاهدة وبناء الثقة ويحقق خطوة تاريخية نحو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بما يسهم في إحلال السلم والأمن في المنطقة وتحقيق مصداقية نظام نزع السلاح وعدم الانتشار.

تعارض مصر استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها من جانب أي طرف وتحت أي ظرف. وقد قامت مصر دوماً بإثبات مصداقية مواقفها من خلال تأييدها لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة وعن مجلس الأمن بشأن التعامل مع أية انتهاكات تتعلق باستخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف.

كما تستمر مصر في دعم جهود مجلس الأمن في سياق القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) للحيلولة دون حصول الإرهابيين والجهات الفاعلة من غير الدول على أسلحة الدمار الشامل.

وتتطلع مصر إلى التعامل الجدي مع شواغلها الخاصة المتعلقة بإخلاء الشرق الأوسط من الأسلحة النووية بغية تحقيق الأمن المتكافئ والشامل في المنطقة، وتعديل الاختلالات القائمة التي يؤدي استمرارها سوى إلى المزيد من التوتر وسباقات التسلح وعدم الاستقرار.

ولعل من أبرز الأدلة على مصداقية مصر في العمل نحو التخلص التام من أسلحة الدمار الشامل محاولاتها المتكررة للعمل على الدعوة إلى عقد مؤتمر تفاوضي من أجل إخلاء الشرق الأوسط من جميع أسلحة الدمار الشامل، بما يحقق الأمن المتكافئ للجميع بدون ازدواجية في المعايير.

ولعل من الضروري التذكير بأن أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لموضوعات نزع السلاح حددت بشكل توافقي

والتعاون البناء على الصعيدين الوطني والدولي. إن عمليات استعراض الأقران، وتدابير بناء الثقة، وعملية فيسبادن وبرامج الشراكات، مثل البرنامج الألماني للأمن البيولوجي، أدوات مفيدة في هذا الصدد. وفي حالة الاشتباه في استخدام الأسلحة البيولوجية، سيكون من الضروري التحقق الملائم. ولذلك من الأهمية البالغة بمكان تعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، لكونها الآلية الفعالة الوحيدة القائمة التي يمكن استخدامها للرد في مثل هذه الحالة.

وفيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية، أود أن أشدد على أن هناك ما يدعو إلى الإعراب عن الارتياح من ناحية، في حين هناك مسائل ينبغي أن نشعر جميعا ببالغ القلق حيالها، من الناحية الأخرى. وهناك مبررات للشعور بالرضا لأنه تقريبا تم التخلص من جميع المخزونات المعلنة للدول الأعضاء الحالية في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز أسبوعين، أعلنت روسيا أنها انتهت من تدمير مخزونها المعلنة من الأسلحة الكيميائية. وقدمت العديد من الدول الأطراف، بما في ذلك ألمانيا، مساعدة مالية كبيرة للتمكين من تحقيق ذلك. وسيكتمل تدمير الأسلحة الكيميائية اللبية المتبقية في ألمانيا ضمن الإطار الزمني المقرر، أي بحلول بداية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وجميع تلك الخطوات تقربنا من بلوغ الهدف النهائي المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

ومن الناحية الأخرى، هناك أيضا مسائل ينبغي أن نشعر حيالها جميعا بالقلق الشديد. وللأسف، يتعين علينا أن نسأل أنفسنا عما إذا كان الوقت قد حان للاعتراف بأنه يجري تآكل تحريم استخدام الأسلحة الكيميائية أمام أعيننا. فعلى مدى العامين الماضيين، استخدمت الأسلحة الكيميائية عدة مرات في العراق، وبخاصة في سوريا، التي سقط فيها إلى حد كبير العدد

الكامل من جانب جميع الأطراف. ويصب الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة في مصلحتنا القومية المشتركة. فقد كان الاتفاق النووي تنويجاً لـ ١٣ عاماً من الدبلوماسية، وكان خطوة رئيسية نحو كفالة ألا يتحول برنامج إيران النووي إلى الأغراض العسكرية. وفي الوقت نفسه، وفيما نعمل على الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نشاطر الشواغل المتعلقة ببرنامج إيران للقذائف التسيارية وأنشطتها الإقليمية التي تؤثر أيضاً على مصالحنا الأمنية الأوروبية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي الاتفاقية الدولية الأولى المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الموقع عليها في التاريخ التي تخطر فطة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. ولذلك لها مكانة خاصة في الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع الانتشار. وينبغي أن تسير جهود تحقيق العالمية الكاملة جنباً إلى جنب مع إحراز مزيد من التقدم في عملية تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي، بهذه الصفة، يلزم تأمينها على كلا المستويين الوطني والدولي.

ويلزم أن يقترن تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية ويدعم ويحمى ويستعرض ببرنامج عمل ملائم وفعال لما بين الدورات لا يقوم برصد التطورات في المجالات ذات الصلة بالاتفاقية فحسب، بل يتيح أيضاً فرصاً لوضع توصيات مناسبة للدول الأطراف لتنظر فيها وتتخذ إجراء بشأنها في الاجتماعات السنوية والمؤتمرات الاستعراضية. ومن دواعي الأسف أن المؤتمر الاستعراضي الأخير كان غير مثمر في هذا الصدد. وفي الوقت الحالي تقع على عاتق الدول الأطراف في الاتفاقية المسؤولية عن الاضطلاع بالولاية التي أسندت إلى اجتماع الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر، ألا وهي التوصل إلى توافق آراء على برنامج لما بين الدورات.

وفي الوقت نفسه، تتحمل الدول مسؤولية خاصة عن زيادة الثقة بالامثال من خلال التنفيذ الوطني السليم، والشفافية،

الأسلحة الكيميائية. ونشيد بالانتهاء من التدمير التام للأسلحة الكيميائية المعلنة للاتحاد الروسي، على نحو ما أكدته المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونشيد أيضا بالتقدم المحرز فيما يتعلق بتدمير أسلحة ليبيا الكيميائية المتبقية خارج أرضها، عملاً بقرارات المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، تكرر بنغلاديش الإعراب عن شعورها بالقلق حيال ما تشير إليه التقارير عن استخدام السارين كسلاح كيميائي في الجمهورية العربية السورية في وقت سابق هذا العام. ونعرب أيضا عن القلق تمثيلاً مع ما أورده المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومفاده أنه، استناداً إلى البيانات الصادرة عن حكومة ماليزيا، أُبلغ على نطاق واسع عن استخدام سلاح كيميائي في حادث مميت وقع في شباط/فبراير ٢٠١٧. ولا تزال بنغلاديش ملتزمة التزاماً صارماً بالوقوف الكامل لاستحداث الأسلحة الكيميائية وإنتاجها وتخزينها واستخدامها.

لقد تم إنشاء سلطة بنغلاديش الوطنية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية منذ أمد بعيد. وأجرت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عدداً من عمليات التفتيش في مرافق بنغلاديش المعلنة للصناعة الكيميائية التي تستخدم المواد الكيميائية ذات الاستخدام المزدوج.

إن بنغلاديش ترحب بتوافق آراء المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في الاتفاقية المتعلقة بحظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة المعقود في العام الماضي، إلى جانب القرارات المتخذة بشأن جميع أحكام الاتفاقية. ويحدونا الأمل في أن تعالج المسائل المتعلقة ضمن اختصاص الاتفاقية على النحو الواجب في الاجتماعات السنوية للدول الأطراف، بما في ذلك الاجتماع المقبل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وننتطلع إلى إحراز نتائج

الأكبر من الضحايا. كما شهدنا استخدام الأسلحة الكيميائية في ماليزيا في حالة واحدة.

وفيما يتعلق بسوريا، أود أن أكون واضحاً للغاية. إننا لا نتكلم عن بعض المسائل التقنية وبضع حالات معزولة للاستخدام المزعوم. فنحن نتكلم عن الشواغل الجدية فيما يتعلق بإعلان سوريا الذي لا يزال، بعد خمس سنوات، لا يمكن التحقق من دقته واكتماله. ونطلب من سوريا على وجه الاستعجال إيضاح هذه الحالات لعدم الاتساق.

وفي الوقت نفسه، هناك العديد من الحالات المؤكدة لاستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. ولا تزال جميعاً نتذكر الصور المروعة الواردة من خان شيخون في بداية نيسان/أبريل هذا العام. وبوصفنا أطرافاً تتحلى بالمسؤولية في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فإننا مدينون لضحايا الأسلحة الكيميائية بتحديد هوية المسؤولين وإخضاعهم للمساءلة. ولذلك، من الأهمية القصوى بمكان أن يمدد مجلس الأمن ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بدون مزيد من التأخير. ويتعين أن تتمكن آلية التحقيق المشتركة من مواصلة تحقيقاتها في الحالات التي استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية في سوريا.

السيد كازي (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد بنغلاديش البيان الذي أدلى به في المناقشة المواضيعية بشأن أسلحة الدمار الشامل ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14). ونشارك الآخرين الإعراب عن قلقنا من الطفرة في استخدام، أو التهديد باستخدام، أسلحة الدمار الشامل التي تشمل المواد الكيميائية والبيولوجية والمشعة.

وتؤكد بنغلاديش مجدداً انضمامها إلى اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة في الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ المعاهدة. ونعرب عن بالغ تقديرنا لأعمال منظمة حظر

ويمكن للمجتمع الدولي أن يقول باعتزاز أن ١٩٢ بلدا أصبحت حاليا دولا أطرافا في الاتفاقية. ولكن حتى ونحن نحتفل بهذا المعلم القياسي الهام، يجب أن نعترف أيضا بأن عام ٢٠١٧ قد شوه باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق وماليزيا.

وفي الواقع أُصيب العالم بالصدمة من الهجوم الذي وقع في ٤ نيسان/أبريل على خان شيخون في سوريا، مما أودى بحياة ٨٣ شخصا على الأقل، من بينهم العديد من الأطفال. وقال رئيس الوزراء ترودو آنذاك إنه لا يمكن تجاهل استخدام الرئيس الأسد للأسلحة الكيميائية والجرائم التي ارتكبتها النظام السوري ضد شعبه بالذات وأنه يجب ألا يسمح باستمرار الإفلات من العقاب على هذه الهجمات الشنيعة. إن كندا تدين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف، وفي أي مكان، وعلى يد أي شخص، وتطالب بإخضاع المسؤولين للمساءلة. وعلينا أن نحافظ على التحريم الذي توصلنا إليه بشق الأنفس لاستخدام الأسلحة الكيميائية وأن نعززه.

وفي وقت سابق هذا العام، أعلن وزير الخارجية تقديم مساهمة مالية إضافية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل التحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وفي الواقع كشف عن التمويل الجديد في اليوم نفسه الذي أكد فيه تقرير بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية استخدام السارين في خان شيخون. ويزيد تبرع كندا الإضافي تأكيد التزامنا العميق نحو منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتفانيها وأهليتها المهنية وحيادها في العمل على تخلص العالم من الأسلحة الكيميائية.

والآن بعد أن اختتمت بعثة تقصي الحقائق أعمالها بشأن خان شيخون، فإن على آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة أن تسعى لتحديد هوية المسؤولين عن الهجوم. وتشير كندا إلى الشواغل التي أعرب عنها

حاسمة وتوافقية في عملية ما بين الدورات في الفترة المفضية إلى عقد المؤتمر الاستعراضي المقبل.

ونؤكد من جديد على دعمنا لاستئناف واختتام المفاوضات بشأن إبرام صك ملزم قانونا من شأنه أن يعالج الثغرات القائمة في التحقق الفعال من الامتثال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. كما نشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة من الاتفاقية من خلال النهوض بالتعاون والمساعدة وتبادل الآراء على الصعيد الدولي فيما يتعلق بالعوامل التوكسينية والبيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية. وتذكر بنغلاديش الحاجة إلى مواصلة تعزيز وحدة دعم تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية من أجل أن تستجيب بفعالية لاحتياجات بناء القدرات المختلفة للدول الأطراف، لا سيما في الأوضاع المحدودة الموارد. وتشيد بنغلاديش بليبيريا ونيبال وغينيا وساموا على تصديقها على الاتفاقية أو انضمامها إليها وتحث الدول الأعضاء التي لم تفعل ذلك بعد على أن تحذو حذوها.

وتابعت بنغلاديش باهتمام عملية استعراض تنفيذ القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦). وما فتئنا نشدد على الحاجة إلى تعزيز قدرات فريق الخبراء المعنيين على الاستجابة بفعالية لطلب الدول الأعضاء للحصول على المساعدة التقنية. ونحث الاستعراض السادس للاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في العام المقبل على أن يبقي قيد نظره تعزيز قدرات الدول الأعضاء ويوليها اهتماما إضافيا بغية منع حيازة الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل والمواد ذات الصلة. ونكرر التأكيد على أن القضاء الكامل على أسلحة الدمار الشامل يشكل أداة هامة لضمان ألا تحصل الجهات من غير الدول على تلك الأسلحة.

السيدة ماكارني (كندا) (تكلمت بالإنكليزية): نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

البيولوجية. ومن الأهمية البالغة بمكان أن يتخذ قرار يسفر عن عقد اتفاقية أكثر قوة بحلول عام ٢٠٢١ في الاجتماع المقبل للدول الأطراف.

وفي غضون ذلك، سنواصل القيام بكل ما في وسعنا للتخفيف من حدة التهديدات الكبيرة التي تمثلها الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي.

السيد لوك ماركيت (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إكوادور البيان الذي أدلى به خلال هذه المناقشة المواضيعية ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14).

ويحظر دستور إكوادور استحداث جميع أسلحة الدمار الشامل وإنتاجها واستخدامها والتهديد باستخدامها. ووفقا لهذا المبدأ، تدين إكوادور أي استخدام للأسلحة الكيميائية أو البكتريولوجية أو التوكسينية، أيا كان مرتكبه وأينما كان، لأن ذلك الاستخدام جريمة من جرائم الحرب التي تنتهك القانون الإنساني الدولي. وفي هذا السياق، يرى بلدي أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتوكسينية من الدعائم الأساسية لهيكل نزع السلاح الدولي. ولذلك نناشد جميع الدول التي ليست طرفا بعد في هذين الصكين الانضمام إليها وإزالة هذه الأسلحة الوحشية والعشوائية من ترساناتها.

وترحب إكوادور بانتهاء الاتحاد الروسي من تدمير مخزوناته للأسلحة الكيميائية. فهذا الإنجاز معلم هام في تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، ويصادف الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ الاتفاقية.

وتخطط إكوادور علما بنتائج المؤتمر الاستعراضي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في جنيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ونشعر بالأسف لأن المؤتمر لم يتوصل إلى اتفاق بغية تعزيز القدرات من أجل تنفيذ الاتفاقية.

رؤساء آلية التحقيق المشتركة فيما يتعلق بالضغط التي تمارسها بعض الحكومات على الآلية. ونتوقع من جميع الدول أن تحترم التحقيق المحايد والقائم على الأدلة الذي تجريه آلية التحقيق المشتركة.

(تكلمت بالفرنسية)

ونطلب من جميع الدول الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية والقانون الإنساني الدولي ووقف جميع الأنشطة التي من شأنها أن تنتهك تلك الالتزامات. وفضلا عن ذلك، نطلب من النظام السوري أن يعلن على نطاق كامل برنامجه للأسلحة الكيميائية، وأن يحترم اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣)، وأن يزيل جميع أوجه الغموض المستمرة الواردة في الإعلان وأن يدمر كل ما تبقى من مرافق تنتج الأسلحة الكيميائية.

إن الالتزامات التي قطعتها كندا للقضاء على الأسلحة الكيميائية تذهب إلى أبعد من الكلمات. فمنذ عام ٢٠١٢ تبرعت كندا بما يزيد عن ٣٠ مليون دولار للعمل على القضاء على الأسلحة الكيميائية في ليبيا وفي سوريا، ولدعم البعثات الخاصة وعلميات الطوارئ في سوريا، ولتعزيز بعثة الاستجابة السريعة والمساعدة التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

(تكلمت بالإنكليزية)

وتتطلع كندا إلى مواصلة تحسين مزاولة اتفاقية الأسلحة الكيميائية لأعمالها خلال المؤتمر الاستعراضي للعام المقبل. ونرحب بإتاحة الفرصة لاستعراض دور منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتعزيز الجهود الدولية الرامية إلى التدمير الكامل لمخزونات الأسلحة الكيميائية المتبقية في العالم وإلى منع زيادة انتشارها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شعور كندا بالإحباط من الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة

فحسب، بل أيضا إلى أمريكا الشمالية وأوروبا. وهذا التهديد حاليا يثير قلقنا جميعا ويتطلب استجابة قوية للحفاظ على نظام عدم الانتشار وإعادة كوريا الشمالية إلى طاولة المفاوضات.

إن أعلى السلطات في بلدي، بالتوافق مع السلطات في ألمانيا وفي المملكة المتحدة، جددت التأكيد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر على التزامها بخطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها الكامل من جانب جميع الأطراف. ويصب الحفاظ على خطة العمل في مصالحنا الأمنية المشتركة. وكان اتفاق فيينا النووي، وهو تنويع لـ ١٣ عاماً من الدبلوماسية، خطوة رئيسية نحو كفالة ألاّ يتحول برنامج إيران النووي إلى الأغراض العسكرية. وفي حين نعمل للحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة، فإننا نشاطر الشواغل فيما يتعلق ببرنامج إيران المتعلق بالقذائف التسيارية وأنشطته الإقليمية لأنها تؤثر أيضاً على مصالحنا الأمنية.

ويستمر استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق. ففي العام الماضي، خلصت آلية التحقيق المشتركة إلى أن قوات الأمن والقوات المسلحة السورية مسؤولة عن ثلاث هجمات بالكلور وأن تنظيم داعش مسؤول عن هجوم بغاز الخردل. ومنذ ذلك الحين، أدى الهجوم الذي وقع في خان شيخون في نيسان/أبريل إلى مقتل ١٠٠ شخص تقريبا، هذه المرة بغاز السارين. إن مسؤولية النظام السوري عن الهجوم الأخير، الذي أدانته فرنسا، أكدت بعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن حاليا ننتظر النتائج الهامة لآلية التحقيق المشتركة.

كما تظل هناك أوجه عدم يقين رئيسية فيما يتعلق بمواصلة البرنامج الكيميائي السوري. ولا تزال التقارير المتعاقبة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لم تؤكد أن الإعلان السوري مكتمل وممثل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما يمثل أيضا خطر وقوع هذه الأسلحة في أيدي الجماعات الإرهابية. وستعكس هذه

ويشكل احتمال حيازة الجماعات الإرهابية للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية مصدر قلق خاص. إن القانون الإكوادوري يعاقب بشدة على أي استحداث لتلك الأسلحة أو حيازتها أو نقلها أو استخدامها. ونشجع على تعزيز التعاون الدولي لمنع الجهات من غير الدول والجماعات الإرهابية من الحصول على تلك الأسلحة ووسائل إيصالها أو التكنولوجيا اللازمة لإنتاجها.

وفي الختام، أود أن أجدد التأكيد على دعم إكوادور لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وإذا أُريد لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية أن تضطلع بدورها كاملا في إطار الاتفاقية، فإن على جميع الدول أن تمتنع عن تسييس أنشطة المنظمة لكي تتمكن من الاضطلاع بولايتها بطريقة محايدة وشفافة، بدون تدخل أو ضغوط. كما نناشد معدي مشاريع القرارات المتصلة باتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية مراعاة الطابع العالمي لهذين الصكين، وتجنب الاقتراحات المثيرة للجدل التي لا يوجد اتفاق عام عليها لضمان أن تتمكن جميع الدول الأعضاء من اعتماد مشاريع القرارات بتوافق الآراء.

السيدة غيتون (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): تؤيد فرنسا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي. وسأضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية، وهي مسهبة بصورة أكبر من الصيغة التي ستُنشر على شبكة الإنترنت.

وخلال العام الماضي، تدهور السياق الاستراتيجي إذ ازدادت أزمات الانتشار سوءا. ففي كوريا الشمالية، يواجه المجتمع الدولي أكثر أزمات الانتشار خطورة في القرن الحادي والعشرين. ويرتبط البرنامج النووي لكوريا الشمالية، الذي يتبعه النظام مهما كان الثمن، ارتباطا وثيقا ببرنامجها للقذائف التسيارية، الذي أحرز تقدما كبيرا بعملية الإطلاق الأخيرة لقذيفتين تسياريتين عابرتين للقارات. وهذه الوقائع تبين أن النظام يسعى للحصول على الأسلحة النووية التي لا يمكن أن تصل إلى آسيا وأوقيانوسيا

ينبغي أن ندعم معا آلية الأمين العام للتحقيق، التي نرى أنها لا تزال ضرورية.

ويلزم إبداء الالتزام المشترك من أجل التغلب على المأزق السياسي. وستواصل فرنسا، بدعم الهند بصفتها الرئيس، تقديم اقتراحات لتحقيق تلك الغاية.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): تشارك اليابان بفعالية في المبادرات الدولية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل، في شكل الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، فضلا عن القذائف بوصفها وسيلة لإيصالها والتكنولوجيا والمواد المرتبطة بها. وفي هذه المناسبة، أود أن أتبادل منظور اليابان بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نؤكد على أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بصفتها الهيئة المنفذة. ولا يمكن أن يسمح لأي أحد باستخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظرف من الظروف ولأي سبب من الأسباب.

ويعمل استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا، بالرغم من الإدانة القوية من جانب المجتمع الدولي، تحديا خطيرا للقواعد العالمية التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

وفي ذلك الصدد، تؤيد اليابان تأييداً تاماً أعمال آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ومن الأهمية البالغة بمكان تعزيز التعاون على تحديد هوية المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية وتقديمهم إلى العدالة. وننتقل إلى الاطلاع على تقرير آلية التحقيق المشتركة ونحن على استعداد للعمل على نحو بناء من أجل إخضاع مرتكبي الجرائم للمساءلة.

التطورات المثيرة للقلق بوجه خاص في قرار اتفاقية الأسلحة الكيميائية لهذا العام.

وبعد ثلاثة عشر عاما من اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، أحرز تنفيذ القرار تقدما في جميع القطاعات في جميع مناطق العالم، ولكن التهديد تطور، مما يتطلب تعزيز دور اللجنة المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) وقدراتها للخبراء. وعلاوة على ذلك، فإن ضمان أمن المواد، بما في ذلك المواد المشعة، لا يزال يمثل أولوية. وهذا هو الهدف من مبادرة فرنسا التي ساندها ٢٨ من الشركاء الآخرين في آخر مؤتمر قمة للأمن النووي، فضلا عن القرار الفرنسي - الألماني الذي يصدر مرة كل سنتين (القرار ٦٦/٧١) بشأن هذه المسألة، الذي اتخذ بتوافق الآراء في العام الماضي.

إن المسألة المتعلقة بنظم إيصال أسلحة الدمار الشامل مسألة محورية أيضا، على النحو المشار إليه في العديد من قرارات مجلس الأمن. ولذلك من الأمور الملحة أن نكثف جهودنا لتعزيز الترتيبات المتعددة الأطراف، بما في ذلك مدونة لاهاي لقواعد السلوك، ونظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار.

ولكن كانت نتائج المؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي عقد في عام ٢٠١٦ محيبة للآمال، بالرغم من القيادة المتميزة للسفير مولنار، التي نشيد بها مرة أخرى، فإن على اجتماع الدول الأطراف الذي يعقد في كانون الأول/ديسمبر في جنيف أن يقودنا إلى استعادة الزخم الإيجابي للتعاون وإلى الاتفاق على برنامج عمل فعال لما بين الدورات.

ولا يمكننا أن نضعف على المدى الطويل نظام منع الانتشار البيولوجي والامثال له، ولا سيما في ضوء التطورات السريعة في مجال العلم والتكنولوجيا. وبالعامل على تحسين الشفافية وبناء الثقة، بروح الآلية الطوعية لاستعراض الأقران التي نقترحها، وتيسير التعاون والمساعدة عن طريق التبادل المشترك للخبرات،

واضطلعت اتفاقية الأسلحة البيولوجية أيضاً، إلى جانب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بدور حيوي في تحقيق السلام والأمن الدوليين. واليابان عاقدة العزم على تأييد الدول الأطراف، وهي ملتزمة التزاماً تاماً بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبغية تعزيز الاتفاقية، نود التركيز على تنشيط العملية التي تتخلل الدورات على أساس المناقشات التي دارت خلال المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي. وفي ذلك الصدد، تواصل اليابان تأكيد أهمية إدكاء الوعي والتثقيف والتواصل في أوساط العلماء، والتعاون مع المنظمات الدولية، وتدابير بناء الثقة.

وفي الوقت ذاته، فإن تحقيق عالمية الاتفاقية أصبح يكتسي أهمية متزايدة من أجل تعزيز الأمن الدولي. وفي ذلك السياق، ترحب اليابان بانضمام ساموا مؤخراً وتشجع بقوة الدول الأخرى على الانضمام إلى الاتفاقية في أقرب وقت. إن اليابان، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية، والأوساط الأكاديمية ومعاهد البحث، مستعدة للتعاون وتقديم المساعدة المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية إلى الدول الأطراف التي تحتاج إلى ذلك.

ونعتقد أننا سننجح في تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية على نحو فعال من خلال اتباع نهج عملية وواقعية، استناداً إلى الفهم المشترك والعمل الفعال.

السيد بارنوهادي نينغرات (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):
تؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به باسم حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14)، لكننا نود أن نضيف البيان التالي بصفتنا الوطنية.

تولي إندونيسيا الاتفاقيتين المتعلقتين بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية أهمية بالغة. ونعتقد أن الصكين يشكلان عنصريين هامين في الهيكل الأمني الدولي.

ومن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى التعجيل بتنفيذ التدابير الوطنية التي ستكون بمثابة أداة أساسية لمنع ظهور الأسلحة الكيميائية مجدداً وانتشارها. وعلاوة على ذلك، يوشك التهديد المتزايد الذي تشكله الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الإرهابيون، أن يصبح مسألة وشيكة. ويجب علينا، دوغماً تقصير، منع الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة من الوقوع في الأيدي الآثمة.

وترى اليابان أيضاً أنه من المهم أن نضعف جهودنا صوب تحقيق عالمية اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. وقدمنا الخبرة والمساعدة التقنية لتيسير انضمام الدول غير الأطراف إلى الاتفاقية. ونشجع الدول الأربع المتبقية التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية على إعادة النظر في مواقفها وتيسير العمليات الداخلية الخاصة بكل منها بهدف انضمامها المبكر.

وتأخذ اليابان التزاماتها بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية مأخذ الجد، وقد استثمرت قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمالية من أجل الوفاء بالتزاماتها، ومن بينها تدمير الأسلحة الكيميائية المخلفة في الصين. صحيح أن مشروع الأسلحة الكيميائية المخلفة ينطوي على مختلف التحديات والشكوك، ولكن المشروع حقق رغم ذلك تقدماً مطرداً.

وقد تم بالفعل إحراز تقدم كبير ودُمر نحو ٤٩٠٠٠ سلاح كيميائي مخلف. وأود أيضاً أن أشدد على أن التقدم المحرز في مشروع الأسلحة الكيميائية المخلفة تحقق بفضل الجهود القيمة المشتركة في الميدان التي بذلتها اليابان والصين، ويتحمل كل بلد في إطارها المسؤولية التي تقع على عاتقه. وأود أن أشدد على أنه بدون ذلك التعاون الثنائي البناء والتنسيق الوثيق، ما كان ليتسنى لذلك المشروع غير المسبوق والصعب أن يُنفذ. وتؤكد اليابان مجدداً التزامها بمواصلة بذل قصارى جهدها للنهوض بالمشروع.

وفي هذه المناسبة، نود أيضا أن نبلغ الجمعية العامة بأن إندونيسيا تود أن تصبح عضوا في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، ونحن نلتزم لترشحن دعم الدول الأعضاء الحاضرة اليوم.

وتشاطر إندونيسيا اهتمام الدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة، بغية تعزيز الاتفاقية. ويساورنا القلق لأن المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لم يحقق نتيجة جوهرية، لا سيما خلال العملية التي تتخلل الدورات إبان دورة استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وتشكل العملية التي تتخلل الدورات جزءا بالغ الأهمية من الجهود الكلية الرامية إلى تعزيز تنفيذ الاتفاقية. ولذلك، سيسعى الاجتماع المقبل للدول الأطراف، الذي سيعقد في جنيف في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر، إلى إحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية والإجرائية للفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي المقبل. إن إندونيسيا ملتزمة بالعمل بشكل وثيق مع الدول الأطراف الأخرى من أجل انطلاق اجتماع الدول الأطراف بنجاح. ولا يزال عدم وجود نظام للتحقق بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية يشكل مصدر قلق. تدعو إندونيسيا إلى إنشاء آلية للتحقق في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وإندونيسيا حريصة على تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية حفاظاً على تماسكها الداخلي. وتحقيقاً لتلك الغاية، نحن بحاجة إلى ضمان أن تستند جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الاتفاقية إلى الطرائق المتفق عليها. وأي استبعاد من أي من طرائق الاتفاقية ومن إقامة الصلات مع الصكوك الخارجية، حيث نشأت تلك الصكوك في إطار عملية خارج اتفاقية الأسلحة البيولوجية، من شأنه بالتأكيد أن يثير تناقضات لا داعي لها فيما بين الدول

وبوصفنا دولة طرفاً في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، نرى أن الاتفاقية تبقى أكثر الأدوات فعالية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وتلتزم إندونيسيا التزاماً راسخاً بتنفيذ التزاماتها بموجب المعاهدة تنفيذاً تاماً وفعالاً.

وبغية مشاطرة التقدم الذي أحرزناه حالياً في هذا المجال، أنشأت الحكومة الإندونيسية مؤخرًا هيئة وطنية معنية باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من خلال إصدار المرسوم الرئاسي رقم ٢٠١٧/١٩. ويتألف مجلس الهيئة الوطنية من الجهات المعنية التي تعمل بالاقتران مع خدمة استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية وإنفاذ ذلك الاستخدام، ومراقبته، وتقييمه. وتعمل الهيئة الوطنية أيضا على تعزيز التعاون مع المنظمات الدولية والدول الأطراف في الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالمساعدة والتعاون، اللذين يعدان أهم عنصرين من بين ركائز الاتفاقية.

ويتوقف تحقيق أهداف الاتفاقية ومقاصدها على التزام الدول الأطراف فيها بتنفيذ جميع أحكامها. ومع التنويه بالتقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة الكيميائية في هذا الصدد، ترى إندونيسيا أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية أن تفي بالتزاماتها وفقا لأحكام الاتفاقية، بدون مزيد من التأخير.

وإذ تذكر إندونيسيا بأن تحقيق عالمية الاتفاقية سيقوّص على نحو كبير مخاطر انتشار الأسلحة الكيميائية واستخدامها من جانب الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول، فإنها تدعو أيضا جميع الدول غير الأطراف في الاتفاقية إلى الانضمام إليها بدون تأخير أو شروط مسبقة. ونحن بحاجة إلى أن نضع في اعتبارنا أنه لا يمكن بلوغ الأهداف والمقاصد المتوخاة في الاتفاقية بالكامل إلا بعد تحقيق عالميتها.

بشأن أزالها جميع سلاسل الأسلحة الكيميائية، وروسيا بشأن انتهائها مؤخرا من تدمير المخزونات الكيميائية.

وتلك دليل على التزام الدول الأطراف بنزع السلاح عن طريق تعددية الأطراف.

كما أن التفتيش والتحقق ضروريان لتنفيذ الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل بطريقة تتسم بالفعالية والشفافية. ولذلك نولي أهمية كبرى لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وبخاصة تقارير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، والتقارير المرحلية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية وبعثة تقصي الحقائق التابعة لها في الجمهورية العربية السورية. وفي تموز/يوليه وحدنا جهودنا مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في استضافة الحوار الإقليمي بشأن تعزيز السلام العالمي والرخاء عن طريق الأمن والأمان الكيميائيين، احتفالا بمرور ٢٠ عاما على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي السياق نفسه، ترى تايلند أن للتحقق أهمية بالغة في تحقيق أهداف اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونحن بحاجة إلى المساءلة حينما يتعلق الأمر بإدارة هذه المواد الضارة، ونؤيد الدعوة إلى إنشاء آلية للتحقق في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وعلى الصعيد الوطني، تتطلع تايلند إلى تعزيز المساءلة عن طريق ضمان تحديث القوانين واللوائح المختصة وإبقائها ذات صلة. وتم مؤخرا تنقيح العديد من التشريعات القائمة المتعلقة بمراقبة العوامل والمواد البيولوجية مثل قانون مسببات الأمراض والسموم الحيوانية وقانون الأمراض المعدية. ولدينا أيضا فريق عامل معني بالأسلحة البيولوجية - وهو آلية رأينا أنها مفيدة بشكل بالغ في التنسيق فيما بين كافة السلطات المختصة. وتسلم تايلند أيضا بأهمية التعاون الدولي في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونواصل أيضا التعاون مع العديد من المبادرات الدولية، بما فيها منظمة الصحة العالمية وبرنامج

الأعضاء في الاتفاقية. ولذلك من واجبنا أن نحول دون حدوث ذلك، لأن من شأنه أن يعوق فعالية الاتفاقية.

وثمة مجال أساسي آخر من مجالات الاتفاقية لا بد من تعزيزه وهو التعاون والمساعدة الدوليين والتبادل بشأن التوكسينية والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية دونما تمييز. وفي ذلك الصدد، تذكر المادة العاشرة من الاتفاقية أن على الدول الأطراف التزام قانوني بتيسير أكمل تبادل ممكن للمعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية لاستخدام العوامل البيولوجية والتوكسينية للأغراض السلمية، وأنه من حقها المشاركة في ذلك، وعدم عرقلة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف.

السيدة أندامو (تايلند) (تكلمت بالإنكليزية): في البداية، أودّ أن أعرب عن تأييد مملكة تايلند للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14).

لا يمكن أن يتحقق الأمن العالمي إلا بالقضاء على أسلحة الدمار الشامل كاملة. ومن أجل تحقيق ازدهارها، يجب أن تعيش الشعوب في أمان وليس رهينة شبح الخوف. وفي السنوات الأخيرة، شهد العالم العديد من الحوادث التي تدلّ على تزايد التهديد الذي تشكله الأسلحة البيولوجية والكيميائية. وتكرر تايلند إدانتها استخدام الأسلحة الكيميائية في أيّ مكان كان، ومن جانب أيّ كان، وتحت أي ظرف من الظروف. إن تأكيد استخدام الأسلحة الكيميائية مؤخرا في سوريا وفي أماكن أخرى أمر مخزن للغاية.

ويتطلب منع انتشار هذه الأسلحة تضافر الجهود والالتزام المجتمع الدولي التزاماً ثابتاً، وتدرك تايلند مسؤوليتها الأساسية في ذلك الصدد. وبناء على ذلك، فإننا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. كما ترحب تايلند بالتقدم الذي أحرزته ليبيا مؤخراً

الكيميائي. ولا يزال الطريق أمامنا طويلا قبل أن نحقق هدفنا المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية.

وخلال العام الماضي، واصلت الصين تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية بجدية وبشكل صارم وأسهمت بشكل إيجابي في تعزيز عالمية الاتفاقية وفعاليتها. ونظمت السلطة الوطنية الصينية المناطق بها مسؤولية الامتثال للاتفاقية مناسبة تذكارية للاحتفال بالذكرى العشرين للاتفاقية، أشادت خلالها بالإنجازات التي حققتها الاتفاقية، فضلا عن تحديدها للمهام المقبلة. وفي غضون ذلك، تولي الصين أهمية كبيرة للإعلان عن بالاتفاقية وعملت على زيادة الوعي بأهمية تنفيذ الاتفاقية في دوائر الأعمال وبين عامة الجمهور. وقدمت الصين إعلانات دقيقة وحسنة التوقيت لجميع الفئات المشمولة بسلطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وخضعت حتى الآن لما يزيد عن ٤٨٠ من عمليات التفتيش الموقعي. وتواصل الصين بفعالية أيضا تعزيز التعاون الدولي، في جملة أمور، عن طريق استضافة دورات تدريبية لمساعدة الدول الأخرى في تحسين قدراتها اللازمة لتنفيذ الاتفاقية.

وحتى الآن، لا تزال الكميات الكبيرة من الأسلحة الكيميائية التي هجرتها اليابان في الصين تشكل تهديدا كبيرا وتلحق الضرر بحياة السكان وممتلكاتهم، علاوة على آثارها السلبية على السلامة البيئية في الصين. وتم العثور على أسلحة كيميائية يابانية مهجورة في الأراضي الصينية في ما يزيد على ٩٠ موقعا في ١٨ مقاطعة. ويقع أكبر موقع لدفن الأسلحة الكيميائية اليابانية هذه في هارلينغ في مقاطعة جيلين حيث تشير التقديرات إلى وجود ما يربو على ٣٣ ٠٠٠ قطعة من الأسلحة الكيميائية اليابانية المدفونة. ويصل عدد قطع الأسلحة الكيميائية اليابانية المهجورة التي تم العثور عليها حتى الآن حوالي ٦٠ ٠٠٠ قطعة فقط، دمرت منها ٤٨ ٠٠٠ قطعة. وتلك

العمل من أجل الأمن الصحي العالمي. وبوسع تلك الكيانات أن تقدم دعما هاما للصحة العامة والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي.

وفضلا عن ذلك، تواصل تايلند تنفيذ التزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وشاركنا في أيلول/سبتمبر في استضافة حلقة عمل جنوب شرق آسيا بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بغية تعزيز التفاهم والتعاون الإقليميين. وبالنسبة لتايلند فإن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يعد بمثابة حلقة وصل بين مختلف نظم عدم الانتشار، ويسلط الضوء مرة أخرى على التنسيق اللازم لتحقيق الأمن العالمي.

وإذ نمضي قدما في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، فإن من شأن التحلي بروح الشراكة في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح أن يساعدنا على تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في توفير الأمن والرفاه وتحقيق التنمية المستدامة من أجل الجميع.

السيد وانغ تشانغ (الصين) (تكلم بالصينية): يصادف

هذا العام حلول الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة. وعلى مدى العقدين الماضيين، أسهمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية إسهاما كبيرا في الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة الكيميائية، كما أدت دورا هاما في صون السلم والأمن الدوليين.

وتنوه الصين بالتدمير الكامل مؤخرا لمخزونات الأسلحة الكيميائية في روسيا، وهو خطوة هامة نحو تحقيق هدف الاتفاقية، وتود الصين أن تعرب عن تهانيها في ذلك الصدد. ومع ذلك، لا تزال مخزونات الأسلحة الكيميائية، وبخاصة الأسلحة الكيميائية المهملة باقية، في حين يزداد خطر الإرهاب

الأمراض المعدية مع بعضها البعض وتزداد وضوحاً. ولا شك أن جميع البلدان جزء من مجتمع دولي ذي مستقبل مشترك في التصدي لتحديات الأمن البيولوجي. وتعدّ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة منبرا هاما للحفاظ على الأمن البيولوجي وتعزيز حوكمة الأمن البيولوجي على الصعيد العالمي. وفي المؤتمر الثامن لاستعراض الاتفاقية في العام الماضي، أجرت الدول الأطراف مناقشات متعمقة بشأن كيفية تعزيز الامتثال للاتفاقية. لكن وللأسف، لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء على المسائل الموضوعية.

وترى الصين أنه ينبغي إعطاء الأولوية في اجتماع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية هذا العام للتوصل إلى توافق في الآراء، مع مراعاة شواغل جميع الأطراف بهدف وضع مسار عمل لعملية ما بين الدورات، فضلا عن تعزيز فعالية اتفاقية الأسلحة البيولوجية بصورة شاملة. واقترحت الصين مبادرتين أيضا: هما وضع نموذج لمدونة قواعد السلوك للعلماء البيولوجيين، وإنشاء نظام للرقابة على الصادرات بهدف منع الانتشار، وكذلك إنشاء نظام للتعاون الدولي في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بغية زيادة تعزيز عملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وقد نفذت الصين اتفاقية الأسلحة البيولوجية بصورة شاملة وصارمة، وعززت بصورة مستمرة الهياكل المحلية من القمة إلى القاعدة للأمن البيولوجي المحلي، وعززت أيضا التشريعات والنظم ذات الصلة، وعمقت التعاون والتبادلات على الصعيد الدولي في مجال الأمن البيولوجي. ومن المتوقع أن ينظم معهد ووهان لعلم الجراثيم التابع للأكاديمية الصينية للعلوم، في أواخر تشرين الأول/أكتوبر، حلقة عمل دولية بشأن السلامة البيولوجية وإدارة المختبرات والتقنيات التجريبية بهدف تعزيز الوعي وبناء القدرات

الأسلحة الكيميائية اليابانية المهجورة أكثر ضررا بالسكان والبيئة من مخزونات الأسلحة الكيميائية.

وتدمير تلك الأسلحة اليابانية المهجورة يرتبط ارتباطا وثيقا بتحقيق أحد الأهداف الأساسية للاتفاقية، ولا يزال التزاما قانونيا دوليا على اليابان. ووجهت الصين واليابان بصورة مشتركة دعوة إلى وفد المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لزيارة مرفق تدمير الأسلحة الكيميائية اليابانية المهجورة في هارلينغ في حزيران/يونيه. وساعدت تلك الزيارة بالفعل الطرفين المعنيين في اكتساب معارف متعمقة بالحاجة الملحة إلى تدمير الأسلحة الكيميائية اليابانية المهجورة والقضاء على آثارها الخبيثة. وتأسف الصين لعدم تمكن اليابان من التدمير الكامل لأسلحتها الكيميائية المهجورة بحلول الموعد النهائي المحدد في الاتفاقية، وتحث اليابان على مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى تدمير تلك الأسلحة تدميرا كاملا وبطريقة آمنة في أقرب وقت ممكن.

لقد ظلت مسألة الأسلحة الكيميائية السورية مستمرة منذ عدد من السنوات وأصبحت أحد العوامل الرئيسية التي تعوق تحقيق السلام والاستقرار في سوريا والشرق الأوسط وخارجهما. وتعارض الصين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية لأي غرض كان ومن قبل أي بلد أو جماعة أو فرد وتحت أي من الظروف. وترى الصين أنه ينبغي أن تتولى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووكالات الأمم المتحدة المعنية إجراء تحقيق شامل وموضوعي ونزيه في مسألة الادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا بهدف التوصل إلى نتيجة تستند إلى الأدلة وقادرة على الصمود أمام اختبار الزمن، وأن تكون مستندة إلى وقائع. وتدعو الصين الأطراف المعنية إلى المشاركة في الدعوة إلى التوصل إلى حل مناسب لمسألة الأسلحة الكيميائية السورية بروح من التضامن والتعاون في السياق الأوسع نطاقا.

وفي الوقت الراهن ترتبط تحديات الأمن البيولوجي من قبيل خطر الأسلحة البيولوجية والإرهاب البيولوجي والأوبئة وتفشي

الكيميائية الكاملة، على النحو الذي أكده المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

للأسف، على الرغم من العديد من النجاحات، ما زال العالم يشهد اليوم تهديدات وتحديات تتعلق بالأسلحة الكيميائية. للأسف، فإن استخدام الأسلحة الكيميائية هو حقيقة واقعة. والإرهاب الكيميائي تهديد فعلي. والقضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية من الأعمال غير المنجزة، وعالمية الاتفاقية لم تتحقق بالكامل.

بعبارة أخرى، غالبا ما يتعرض الأساس الذي يقوم عليه الاتفاق، وهي المعايير الدولية لمكافحة استخدام الأسلحة الكيميائية، لتحديات جوهرية بطرق عديدة. ويثير ذلك شكوكا في نزاهة الاتفاقية نفسها، وفي مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، تؤيد بولندا استمرار عمل بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إن استخدام السارين كسلاح في خان شيخون، والخرذل الكبريتي في أم حوش في الأشهر الأخيرة يبين بوضوح الحاجة إلى تحديد ظروف تلك الفظائع ومساءلة الجناة.

هذا هو السياق الذي عرضت فيه بولندا، كما في السنوات الماضية، مشروع القرار بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، في الجمعية العامة. والهدف الرئيسي من هذه الجهود هو ضمان وجود الدعم الواضح والموحد من المجتمع الدولي بأسره لسلامة الجهود في إطار اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونحن بحاجة إلى إظهار وحدة الهدف نحو تحقيق عالم خال من الأسلحة الكيميائية. ونتيجة لذلك، فإننا نسعى إلى تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية التي مر ٢٠ عاما على إنشائها وليس إضعافهما. من وجهة نظرنا، هذا هو السبيل الوحيد للدفاع عن

في مجال الأمن البيولوجي في منطقة الطريق والحزام، بالإضافة إلى التصدي لتحديات الأمن البيولوجي بصورة مشتركة.

وخلال الحرب العالمية الثانية استخدمت بلدان بعينها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية في انتهاك للقانون الدولي فتسببت في وقع ملايين الخسائر في صفوف الأفراد العسكريين والمدنيين الصينيين. ولا تزال تلك المأساة التاريخية للإنسانية تذكرنا بمسؤوليتنا ومهمتنا الهامتين لتعزيز عملية تحديد الأسلحة المتعدد الأطراف وتحقيق السلام العالمي. والصين على استعداد لبذل جهود مشتركة مع جميع الأطراف لأجل مواصلة العملية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. وهي ستواصل أيضا الدعوة للإزالة الشاملة للأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

السيد كفالوفسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في المناقشة بشأن أسلحة الدمار الشامل الأخرى، تولي بولندا تقليديا اهتماما خاصا للمسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولا تزال ملتزمين التزاما راسخا بفكرة إيجاد عالم خال من الأسلحة الكيميائية وندعم الجهود التي تبذلها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ذلك الصدد.

من الأهمية بمكان هذا العام أن نأخذ في الحسبان سياق الذكرى السنوية لمناقشتنا، إذ تمكنت اللجنة من رؤية ذلك، في جملة أمور، في الأسبوع الماضي خلال المعرض الذي أعدته بولندا بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لاتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كان هناك، بطبيعة الحال، العديد من النجاحات على مدى السنوات الـ ٢٠ فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية في جميع أنحاء العالم. إذ انضمت مائة واثنتان وتسعون دولة من الدول إلى الاتفاقية، مما يجعلها واحدة من أكثر المعاهدات الدولية عالمية. إن التقدم المحرز في القضاء على الأسلحة الكيميائية أمر لا جدال فيه، مع المثال المتميز الذي ضربه روسيا في الآونة الأخيرة بالتدمير الكامل لأسلحتها

بولندا أن تؤخذ جهودها في عين الاعتبار، وأن تقبل الجمعية نص مشروع القرار في هذا العصب.

السيد غافي (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد أيرلندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

ويتشاطر وفد بلدي الرأي القوي بأن لا مكان لأسلحة الدمار الشامل في أي مكان في العالم. فوجودها السام لا يضمني شيئاً على العلاقات الإقليمية المعقدة والمتوترة والهشة أصلاً. إننا نعتبر معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر تطوير، إنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، ومعاهدة حظر الأسلحة النووية التي اعتمدت مؤخراً، بوصفها أدوات رئيسية في جهود المجتمع الدولي لتحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. وندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى تلك الصكوك الدولية، إلى الانضمام إليها واستكمال طابعها العالمي في أقرب فرصة ممكنة.

ونود أن نعرب عن تأييدنا للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لإنشائها، وبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونحن نشارك الدول الأخرى في الإعراب عن إدانتنا للاستخدام المؤكد للأسلحة الكيميائية من جانب القوات المسلحة السورية والجهات الفاعلة من غير الدول في سورية، على النحو الذي أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ونبرز على وجه الخصوص دعمنا لآلية التحقيق المشتركة بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية وفريق تقييم الإعلانات، ونشدد على أهمية الامتثال التام لاتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإعلانها ونظام التحقق التابع لها.

أنفسنا ضد تحديات الأسلحة الكيميائية، وردع أي جناة في المستقبل ومحاسبة المسؤولين عنها.

في هذا المسعى، أجرت بولندا عملية تفاوضية مفتوحة وشفافة بشأن مشروع القرار A/C.1/72/L.26، بدأت بمشاورات واسعة النطاق في لاهاي في وقت مبكر، وتبعته جولتان من المناقشات في نيويورك. وكان علينا أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنه نظراً للسياق السياسي المعقد، لم تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وغيرها من الهيئات الدولية حتى الآن من معالجة أكبر التحديات التي تواجه مصداقية الاتفاقية. ولا يمكن للجمعية العامة ولجنتها الأولى أن تتجاهل هذا الواقع.

مرة أخرى خلال هذه السنة، جوبهت بولندا ثانية بآراء متباينة أساساً للدول الأعضاء التي كانت متناقضة ومتعارضة. وقد ثبت أن إيجاد أرضية مشتركة أمر شاق. وبوصف بولندا المقدم الوحيد لمشروع القرار، يتعين عليها بالتالي الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن تجسيد الحالة الراهنة لتنفيذ الاتفاقية، مستفيدة من العمل الجاري الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي وفي نيويورك. وقد نظرنا بصورة إيجابية في المسائل الهامة، ولكننا بقينا أيضاً صُرحاء عند تعلق الأمر بالتحديات الرئيسية التي تواجه الاتفاقية. وقد بذلت بولندا قصارى جهدها لتقديم نص واقعي ومستند إلى الحقائق. ونحن ندرك تماماً الحالة الدينامية والمتغيرة، ولن نوقف جهودنا الرامية إلى معالجتها عند الاقتضاء.

وختاماً، أود الإعراب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت في المشاورات المكثفة بشأن مشروع القرار في لاهاي ونيويورك. وأكدت هذه المناقشات على وجود اهتمام سياسي شامل وتأييد في جميع المناطق لتنفيذ جميع ركائز الاتفاقية، وكذلك الشواغل المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية. وهذا هو بالضبط ما نحتاج إليه أثناء مناقشة تحول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والإعداد للمؤتمر الاستعراضي العام المقبل. وتأمل

(٢٠١٥) والإحجام عن القيام بأنشطة ذات صلة بالقذائف التسيارية المصممة لتكون قادرة على حمل أسلحة نووية. ونغتنم هذه الفرصة لتأكيد دعمنا لخطة العمل الشاملة المشتركة. وهي من الإنجازات الرئيسية لعدم الانتشار ومن الأمثلة على ما يمكن تحقيقه من خلال الدبلوماسية والمفاوضات المتأنية.

يمثل تعزيز نظام عدم الانتشار أولوية رئيسية بالنسبة لأيرلندا، ويسرنا هذا الأسبوع أن نصبح رئيسا مشاركا لنظام التحكم في تكنولوجيا القذائف، بالإضافة إلى آيسلندا. ويشكل النظام أداة رئيسية في الجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار القذائف. وقد حد بدرجة كبيرة من قدرة الناشرين على اكتساب التكنولوجيا والمعلومات والوسائل اللازمة لتطوير نظم إيصال للقذائف المزودة بأسلحة الدمار الشامل. كما أن وفد بلدي مؤيد قوي لمدونة لاهاي لقواعد السلوك، التي لديها العديد من أوجه التآزر مع نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف. وقد حقق نتائج ملموسة بوصفه الأداة الوحيدة الشفافة والمتعددة الأطراف لبناء الثقة في هذا المجال.

أود أن أؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها في الشرق الأوسط، مع مسار لاتخاذ إجراءات على النحو المبين في ٢٠١٠. ونرحب بالاستماع إلى إحاطة يقدمها الداعون إلى عقد المؤتمر بشأن خططهم لاستعادة الزخم إذ نمضي صوب المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٢٠. لكن كنا نأسف لتوقف إحراز التقدم بشأن هذه المسألة البالغة الأهمية، فإننا نود أن نغتنم هذه الفرصة لدعوة جميع الأطراف إلى العمل معا من أجل التنفيذ الكامل للقرار المتخذ عام ١٩٩٥ والمتعلق بالشرق الأوسط من أجل تحقيق ما هو التزام مشترك وهدف مشترك - الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار للأجيال المقبلة حتى يتسنى لهم العيش في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

إن تطوير واستخدام الأسلحة الكيميائية - وهو أمر يحظره القانون الدولي منذ زمن طويل - يتعارض مع جوهر غرض تحقيق السلام الذي أنشئت الأمم المتحدة من أجل تحقيقه. وفي الواقع، فإن تطوير الأسلحة الكيميائية واستخدامها، بما في ذلك استخدام المواد الكيميائية السامة كأسلحة من جانب أي طرف وفي أي مكان، وفي أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف هو أمر غير مقبول. ونعتقد أن أي إضعاف لتلك القاعدة أمر خطير.

وتعتقد أيرلندا اعتقادا راسخا بوجوب أن تقتزن الإدانة واسعة النطاق للذين ينتهكون التزاماتهم بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية، باتخاذ إجراءات، وضمان عدم الإفلات من العقاب للمسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وضرورة إحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية لمواجهة العواقب المناسبة. ونرحب بالإعلان الصادر مؤخرا عن الاتحاد الروسي عن التدمير المُتحقق من للأسلحة الكيميائية المتبقية - وهو تطور يجعلنا أقرب إلى تحقيق الهدف المتمثل في عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

أيرلندا ملتزمة بدعم اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وبينما نعرب عن الأسف لنتائج المؤتمر الاستعراضي في العام الماضي، فإنه يعمل على تعزيز التزامنا بالاتفاقية وتصميمنا على التوصل إلى اتفاق في الاجتماع المقبل للدول الأطراف على كل من الجوانب الموضوعية والإجرائية لبرنامج عمل جديد.

ونظرا للطابع المترابط لعالمنا، فإن الأدوات والنظم المتعددة الأطراف أكثر أهمية من أي وقت مضى، لا سيما أن عملنا في مجال عدم الانتشار يتعلق أيضا بمعالجة وسائل إيصال الأسلحة. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر بالقلق العميق إزاء التجارب النووية والتسيارية غير المشروعة التي تجريها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وهو ما أعربنا عن إدانتنا له بدون تحفظ. وندعو إيران إلى التنفيذ الصارم لجميع أحكام قرار مجلس الأمن ٢٢٣١

ثغرات وأوجه عدم اتساق وتباينات خطيرة في إعلان سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وبعد أربع سنوات، ما زالت الحكومة السورية لم تتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكشفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن وجود عوامل حرب كيميائية في مواقع حيث لم يكن ينبغي وجود أي أثر استناداً إلى ما أفاد به برنامج سورية. واكتشفت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وجود عوامل لا ذكر لها في إعلان سورية. ومن الحيوي أن تستمر التحقيقات الدولية في الإعلان السوري ومرتكبي الهجمات، وأن يتم تحديد ولاية آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة.

إن استخدام داعش للخرذل الكبريتي هو أيضاً شنيع. وتؤكد منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على استخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية في العراق وسورية يؤكد تجاهل هذه الجماعات الكامل لسيادة القانون الدولي وقواعد السلوك. ونرحب بالجهود الجارية للتصدي لاستخدام الجهات الفاعلة من غير الدول للأسلحة الكيميائية عن طريق التنفيذ الكامل للاتفاقية وتعزيز الآليات القائمة.

ويصادف هذا العام مرور ٢٠ عاماً على دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ في ١٩٩٧. ونحث الدول الأربع الأعضاء في الأمم المتحدة المتبقية والتي ليست أطرافاً بعد في الاتفاقية على الانضمام إليها دون تأخير. ونحن نؤيد بقوة اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البيولوجية (البيولوجية) والسمية وتدمير تلك الأسلحة، بوصفها حجر الزاوية في الحظر الدولي المفروض على الأسلحة البيولوجية؛ وتتمثل الأولويتان الرئيسيتان في الانضمام العالمي إليها وتنفيذها بمزيد من الفعالية من جانب جميع البلدان. إن تدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة، والتعاون والمساعدة والخطوات العملية الرامية إلى تعزيز آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم

السيد رولاند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): إن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سورية ليس مسألة مخيفة للضحايا فحسب، لكنه أيضاً مخالفة مروعة للقواعد العالمية ضد استخدامها.

وعلى الرغم من الإدانة العالمية، فإن تلك الهجمات لم تتوقف، وشهدنا مرة أخرى استخدام عامل السارين المؤثر على الأعصاب. تدين المملكة المتحدة أي استخدام للأسلحة الكيميائية، من جانب أي كان، وفي أي مكان. وقبل عام تقريباً، قالت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، بصورة جلية إن القوات المسلحة التابعة للجمهورية العربية السورية كانت قد استخدمت غاز الكلور في ثلاث هجمات منفصلة في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، وإن تنظيم داعش كان قد استخدم الخردل الكبريتي في هجوم وقع في ٢٠١٥. ونعرب عن بالغ الأسف لأن مجلس الأمن لم يتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة رداً على تلك النتائج. واستخدمت الصين وروسيا حق النقض ضد مشروع قرار يدين تلك الهجمات. ولا تزال المساءلة عن تلك الجرائم بعيدة عن مناলা.

وفي غضون ذلك، تستمر الهجمات في سورية. لقد أكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية استخدام عامل السارين المؤثر على الأعصاب في بلدة خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل، مما أسفر عن حوالي ١٠٠ حالة وفاة، وفي الآونة الأخيرة، حدد وجود السارين في عينات من منطقة اللطامنة القريبة، حيث أبلغ عن وقوع هجوم قبل أيام قليلة الهجوم في خان شيخون. وليس من المستغرب أن تظل المسائل معلقة مع إعلان سورية بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة وأكدت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في وقت سابق من هذا الشهر أنه لا تزال هناك

في مجال انتشار القذائف التسيارية، وترحب المملكة المتحدة بعملهما المهم. ويجب أن نواصل دعم النظامان وضمان التنفيذ الفعال لأحكامهما من أجل المساعدة على منع انتشار أسلحة الدمار الشامل ونظم إيصالها - وهو التزام يترتب على جميع الدول الأعضاء بموجب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ولزيادة فعالية تلك النظم، ندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي ليست حالياً أعضاء فيها إلى النظر في الانضمام إليها أو الالتزام بها.

وأخيراً، أود أن أسلط الضوء على القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) والدور المركزي الذي يؤديه في منع وقوع المواد النووية والكيميائية والبيولوجية في أيدي الإرهابيين. لقد كان الاستعراض الشامل في العام الماضي واتخاذ مجلس الأمن القرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) أهم مراجعة لأعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خلال تاريخها الممتد لـ ١٣ سنة، ومثالاً مرحب به لتوافق آراء المجلس بشأن المسائل المتعلقة بمنع الانتشار. ويجب أن نواصل دعم تنفيذه بفعالية إذا أردنا التصدي للتهديد الذي يشكله الإرهابيون.

السيد أميل (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): إن الاتفاقتين اللتين تحظران الأسلحة البيولوجية والكيميائية - اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، واتفاقية حظر تطوير وإنتاج، وتكديس، واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة - هما ركيزتان من الركائز الهامة للهيكل الأمني الدولي. فهما تقدمان إسهامات كبيرة في تحقيق الهدف المتمثل في نزع السلاح العام الكامل بحظرهما بصورة شاملة فئتين كاملتين من أسلحة الدمار الشامل.

وتظل باكستان ملتزمة بالتنفيذ الكامل والفعال لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد اتخذنا تدابير تشريعية وتنظيمية وإدارية شاملة، بما في ذلك مدونات قواعد السلوك، لتنظيم علوم الحياة

للأسلحة الكيميائية والبيولوجية تمثل أدوات أساسية لتعزيز الاتفاقية. وإذا لم يتمكن المؤتمر الاستعراضي الثامن من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن برنامج عمل موضوعي للفترة الفاصلة بين الدورات، وإذا تقرب من الاجتماع المقبل للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر، فإننا ندعو جميع الدول الأطراف إلى مضاعفة جهودها الرامية إلى تعزيز وضمان الاتفاق بشأن تقوية العملية التي تتخلل الدورات في المستقبل.

وانتشار القذائف الباليستية إلى جانب التطوير غير المشروع لأسلحة الدمار الشامل يشكل خطراً جسيماً على السلام والأمن الإقليميين والعالميين. وكما قلنا في بيان سابق، واصلت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تطويرها المتهور لبرامجها النووية وبرامج القذائف التسيارية يشكل تهديداً خطيراً للسلام والأمن الدوليين. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة التزاماً كاملاً بخطة العمل الشاملة المشتركة، وأود أن أوجه انتباه اللجنة إلى البيان الذي أدلى به قادة فرنسا، وألمانيا والمملكة المتحدة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر.

لذا لا بد من أن يبقى برنامج إيران في مجال القذائف التسيارية خاضعاً للجزاءات. وفي هذا العام، أجرت إيران عدداً من عمليات الإطلاق، بما في ذلك قذائف تسيارية متوسطة المدى ومركبة إطلاق فضائية. ويتعارض هذا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ويسهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي. وندعو إيران إلى الامتناع عن هذه الأنشطة. ويجب علينا جميعاً القيام بالمزيد لكفالة تنفيذ القرار ٢٢٣١ (٢٠١٥) بصرامة. ونحث جميع الأطراف على الإبلاغ عن الأدلة على أن إيران تزاوّل أنشطة تتعارض مع قرار مجلس الأمن هذا.

ومرة أخرى أظهرت الأحداث التي وقعت هذا العام أن تهديد القذائف التسيارية حقيقي ومتزايد. ونحن بحاجة إلى استجابة قوية متعددة الأطراف. إن نظام التحكم في تكنولوجيا القذائف ومدونة لاهاي لقواعد السلوك هما الصكان الرئيسيان

باكستان ملتزمة تماما باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وتواصل المشاركة بصورة نشطة وبناءة في عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، التي تحتفل بالذكرى السنوية العشرين لإنشائها هذا العام. وتدين باكستان بشدة استخدام للأسلحة الكيميائية من جانب أي أحد وفي أي مكان، وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب تحديد المسؤولين عن ارتكاب هذه الأفعال المؤسفة وإخضاعهم للمساءلة. ومن المهم تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتعامل مع التحديات الحالية والمقبلة، مع إعطاء الأولوية للتدمير الكامل للأسلحة الكيميائية المعلنة والمهجورة. وتجب استعادة عملية صنع القرارات بتوافق الآراء بشأن المسائل ذات الصلة باتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، بما في ذلك الأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إننا نولي أولوية عالية لأحكام اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية المتصلة بالتعاون والمساعدة الدوليين، فضلا عن الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا الكيميائية. ونعتقد أن التنفيذ الفعال للمادة الحادية عشرة سيؤدي إلى دعم أقوى يتيح تحقيق الأهداف الشاملة للاتفاقية.

وتواصل باكستان تقديم المساعدات الأساسية والمتقدمة الإقليمية والدولية وعقد الدورات في مجال الحماية بإسلام أباد بصورة منتظمة. وفي هذا العام، نظمنا أيضا سلسلة من المناسبات بما في ذلك ندوة متقدمة المستوى لإدارة السلامة الكيميائية وحلقات عمل تتعلق بالسلامة الكيميائية والأمن الشامل وأفضل الممارسات للصناعة وسلامة وأمن سلسلة الإمدادات الكيميائية.

وتتشاطر باكستان القلق من أنه إلى جانب خطر احتمال إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جانب الدول، فإن هناك خطرا آخر يتمثل في حيازة الجهات من غير الدول لها. لقد اتخذنا مجموعة من التدابير للتصدي لهذا الخطر. وتوفر التقارير الشاملة التي تقدمها باكستان إلى لجنة مجلس

في باكستان وتعزيز أنظمة السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي وتعزيز الضوابط على تصدير العوامل البيولوجية والسميات لتصل إلى مستويات أفضل المعايير الدولية.

ونقدر إسهام اتفاقية الأسلحة البيولوجية في الأمن العالمي وإمكانية تعزيز التعاون الدولي في الاستخدامات السلمية لعلوم الحياة. وتشمل أولوياتنا عالمية الاتفاقية والتنفيذ الكامل والفعال والتنفيذ المتوازن لجميع المواد، ولا سيما المادة العاشرة - وشاركت باكستان بنشاط في المؤتمر الاستعراضي الثامن للأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في العام الماضي. ويسرنا أن نساعد الرئيس، كصديق للرئيس بشأن مستقبل برنامج ما بين الدورات ووحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، وكذلك كأحد نواب رئيس المؤتمر الاستعراضي.

وراجع المؤتمر الاستعراضي بصورة شاملة جميع مواد الاتفاقية. لقد شعرنا بخيبة أمل لأنه لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء بشأن وضع برنامج قوي للمناقشات الموضوعية خلال فترة ما بين الدورات. وسنبقى ملتزمين بعملية اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ودعم تعزيز الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة. وتعتقد باكستان أن أكثر الطرق موثوقة واستدامة لتعزيز الاتفاقية تكون من خلال المفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى إبرام بروتوكول ملزم قانونا يعالج مسألة التحقق والتنفيذ لجميع مواد الاتفاقية. وتمثل آلية الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أداة تنفيذية هامة للتحقيق. لكن لا يمكن أن تشكل لا هذه الآلية، ولا تدابير بناء الثقة الطوعية، بديلا عن الحاجة إلى تكريس آلية التحقق التي تنص عليها الاتفاقية. ووفي ضوء الاختلافات في الرأي فيما بين الدول الأطراف على الحاجة إلى وضع بروتوكول ملزم قانونا، سيواصل وفد بلدي المشاركة البناءة في جميع المناقشات، سعيا إلى تحقيق تقدم، عندما يتسنى التوصل إلى توافق في الآراء من خلال التركيز على المجالات التي توحدنا.

كما تعرب الجزائر عن رفضها التام والقاطع لأي استخدام لهذه الأسلحة من أي جهة كانت، وتحت أي مبرر كان.

وتلح بلادي على ترقية التعاون الدولي وتعزيزه في مجال الأنشطة الكيميائية الموجهة للأغراض السلمية، وخاصة فيما يتعلق برفع القيود وتسهيل نقل التكنولوجيا والمواد الكيميائية إلى الدول النامية قصد المساهمة في تنمية اقتصاداتها.

وفيما يخص اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، تعيد الجزائر التأكيد على ضرورة التنفيذ التام لجميع أحكامها قصد تحقيق الأهداف المرجوة منها، داعية في الوقت نفسه إلى ضرورة تعزيزها بصك دولي ملزم قانونا يتناول جميع بنودها بشكل شامل ومتوازن وبدون تمييز، خاصة فيما يتعلق بوضع آلية تحقيق فعالة تمكننا من متابعة تنفيذ بنود هذه الاتفاقية. وتأسف بلادي لعدم وصول المؤتمر الاستعراضي الأخير إلى نتائج مرضية تجسد تطلعاتنا بخصوص هذه الاتفاقية وتنفيذها.

وتؤكد الجزائر على ضرورة العمل من أجل منع ظهور أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل والمنظومات الجديدة من هذه الأسلحة، وذلك من خلال تفعيل دور مؤتمر نزع السلاح من أجل وضع توصيات تتعلق بإمكانية إجراء مفاوضات حول الأنواع الجديدة من أسلحة الدمار الشامل التي يتم تحديدها، وبخاصة تلك الأصناف المعروفة، كالأسلحة الإشعاعية والأسلحة الفسفورية.

وتدعم بلادي إقامة مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بشتى أنواعها في كافة أنحاء العالم، وهذا لمساهمتها في ترسيخ أهداف نزع السلاح وعدم الانتشار، كعامل دعم للاستقرار والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا السياق، تعبر الجزائر عن انشغالها العميق من عدم إنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وعدم إحراز أي تقدم ملموس في

الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) مصفوفة مفصلة بشأن جميع تلك الإجراءات والآليات والتشريعات، وكذلك بشأن إنفاذها.

كما أيدنا الاقتراح الروسي بوضع اتفاقية دولية لقمع أعمال الإرهاب الكيميائي والبيولوجي في مؤتمر نزع السلاح.

وبوصف باكستان شريكا رئيسيا في الجهود العالمية لعدم الانتشار، فإنها قد وضعت نظاما قويا للرقابة على الصادرات يتسق مع النظم الدولية، بما في ذلك فريق أستراليا. وقد أعرب العديد من شركائنا عن التقدير لنظامنا الشامل للرقابة على الصادرات وتنفيذه الفعال.

السيد عباني (الجزائر): بداية، أعرب عن مساندة بلادي للبيانات الملقاة باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والمجموعة الأفريقية، والمجموعة العربية (انظر A/C.1/72/PV.14)، حول موضوع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

إن القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل بجميع أنواعها يعتبر أولوية ملحة. وعليه، فإن ضمان عالمية المعاهدات الخاصة بهذه الأسلحة تكتسي أهمية بالغة قصد ترسيخ السلم والأمن والاستقرار حول العالم، وتحقيق عالم خال من هذه الأسلحة ومن مخاطرها.

إننا نسجل ارتياحنا الكبير للنتائج المحققة في إطار اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية باعتبارها الصك الدولي الوحيد الذي يحظر، من جهة، فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ويهدف، من جهة أخرى، إلى ترقية الاستخدام السلمي للمواد الكيميائية وتعزيزه.

وفي هذا الإطار، تهني الجزائر روسيا الاتحادية على إتمامها لعملية تدمير مخزونها من الأسلحة الكيميائية قبل المدة المحددة لذلك. وتدعو بقية الدول إلى الإسراع في تدمير مخزونها خلال الفترات المتفق عليها.

الاتفاقية وتصرفت على نحو يتعارض مع قرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

ولن يعيد التقرير الرابع لآلية التحقيق المشتركة النظر فيما خلص إليه من استنتاجات سابقة. بل سيكمل تقييمه للحالات الثلاث التي لم يكن لديه الوقت لإنهائها سابقا. ومن الواضح أنه يجب أن يتصرف المجتمع الدولي بحزم تجاه تلك الأعمال البشعة، وندعو جميع أعضاء مجلس الأمن إلى الرد بشكل حاسم على هذا الانتهاك للقانون الدولي وقرار مجلس الأمن ٢١١٨ (٢٠١٣).

وفي ضوء ما ذكرت، تؤيد هولندا إدراج عبارات قوية بشأن هذه المسألة في مشروع القرار المعني بتنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية (A/C.1/72/L.26). وعلاوة على ذلك، فإن التقارير الأخيرة عن احتمال استخدام السارين في اللطامنة في ٣٠ آذار/مارس، قبل خمسة أيام من الهجوم على خان شيخون، تشدد على الضرورة الملحة لتجديد ولاية الآلية المشتركة، بدون تأخير، لتحديد مرتكبي الانتهاكات المؤكدة للقوانين الدولية التي تحظر الأسلحة الكيميائية. ويجب ضمان استمرارية العمل وتوافر الظروف اللوجستية المناسبة. وأخيرا، نناشد الدول الأربع التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير.

وكانت لدينا آمال كبيرة في الإعداد للمؤتمر الاستعراضي الثامن للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وللأسف، لم تتحقق توقعاتنا. ومع ذلك، لدينا فرصة لإنقاذ أنفسنا في كانون الأول/ديسمبر. ويكتسي التأكد من أن يحقق ذلك المؤتمر نتائج طموحة ودائمة أهمية اليوم أكثر من أي وقت مضى. فالجهات الفاعلة التابعة للدولة والجهات الفاعلة من غير الدول لم تمتنع عن استخدام الأسلحة الكيميائية، ومع التطورات التكنولوجية السريعة يزداد تطوير الأسلحة البيولوجية سهولة كل يوم.

هذه القضية المحورية، داعية جميع الأطراف المعنية لتكثيف الجهود من أجل إقامة هذه المنطقة التي ستساهم فعليا وبدون أي شك في تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة وفي كل العالم.

السيد خانبا (مملكة هولندا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد هولندا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ذلك، يود بلدي التشديد على المسائل التالية.

إن هولندا تشعر بالأسف لكوننا نجتمع مرة أخرى هذا العام مجبرين على تناول مسألة برنامج الأسلحة الكيميائية السورية. بيد أنه هناك عدة أسباب تجعل من الضروري أن نواصل تناولها.

أولا، هناك مسألة الإعلان الذي قدمته سوريا لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فبالرغم من مرور عامين من المشاورات المكثفة، لا تزال العديد من التساؤلات قائمة حول دقة الإعلان واكتماله. أما التحديث الأخير الذي قدمه المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن التقدم الذي أحرزه فريق تقييم الإعلانات بعد التقرير الأخير، فإنه لا يظهر أي تقدم على الإطلاق. ويتحتم على سوريا تسوية هذه المسألة وإقناع المجتمع الدولي بأنها قد أعلنت عن برنامج أسلحتها الكيميائية بالكامل وأنه قد تم تفكيكه بصورة كاملة ولا رجعة فيها.

ثانيا، خلال السنوات الثلاث الماضية، كانت هناك ادعاءات متعددة بشأن استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا. وخلصت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، في تقريرها الثالث (S/2016/738) إلى مسؤولية سوريا عن هجومين بالأسلحة الكيميائية على سكانها ومسؤولية داعش عن هجوم واحد. وبالتالي لم يعد الاستخدام ادعاء؛ فقد تم تأكيده. إن سوريا طرف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، وقد خرقت بوضوح التزاماتها بموجب

نفاذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وعلى مدى العقدين الماضيين، تم تدمير ٩٥ في المائة تقريبا من جميع الأسلحة الكيميائية التي أعلنتها الدول الأطراف، وهو إنجاز رائع. ومن المقرر أن ينتهي الاتحاد الروسي والولايات المتحدة من تدمير مخزوناتهما المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠٢٠ وعام ٢٠٢٣، على التوالي، ونحن الآن نقرب من القضاء التام على الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، وبالرغم من الجهود التي نبذلها، فإننا نواجه مهام هائلة مقبلة. إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا مسألة بالغة الخطورة وينبغي معالجتها على نحو عاجل. فهناك تقريران صادران عن بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية تؤكدان على استخدام الخردل في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في أم حوش وغاز السارين أو مادة شبيهة بالسارين في خان شيخون في نيسان/أبريل. وتدين جمهورية كوريا بقوة تلك الجرائم الشنيعة، وتحث آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة على إجراء تحقيق شامل لتقديم المسؤولين عن أي استخدام للأسلحة الكيميائية إلى العدالة.

وأكد التقريران الثالث والرابع الصادران عن آلية التحقيق المشتركة في ٢٠١٦ (انظر الوثيقتين S/2016/738 وS/2016/888، على التوالي) على استخدام مواد كيميائية سامة كأسلحة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ونؤكد على أن منع حيازة الأسلحة الكيميائية واستخدامها من قبل جهات فاعلة من غير الدول ينبغي أن يكون أولوية قصوى لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونتطلع إلى اعتماد المنظمة في وقت مبكر لمشروع القرار بشأن التصدي للتهديد الذي يشكله استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات فاعلة من غير الدول، الذي نشارك في تقديمه.

وتولي هولندا أهمية كبيرة لزيادة تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونركز على تشجيع الانضمام العالمي إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية عن طريق السعي إلى تحقيق العضوية الشاملة من خلال التنفيذ الوطني الفعال وزيادة الثقة بين الدول الأطراف؛ والتأكد من أن التطورات الراهنة في مجال العلوم والتكنولوجيا تنصدر المداورات الخاصة باتفاقية الأسلحة البيولوجية؛ وتعزيز العملية التي تجرى ما بين الدورات من خلال منح الدول الأطراف سلطة اتخاذ قرارات ملزمة أثناء هذه العملية؛ وتوسيع نطاق وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية؛ بالإضافة عدد لا يزيد عن موظفين اثنين، تم بالفعل تعزيز قدرات الوحدة إلى حد كبير.

وفي الختام، تدعو هولندا وحدة دعم تنفيذ الاتفاقية، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية، والمؤسسات المعنية الأخرى إلى زيادة التعاون والتنسيق فيما بينها بغية تعزيز القدرة العالمية على منع تفشي الأمراض المعدية ومكافحتها. فقد أوضح تفشي فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ الحاجة إلى ذلك، ويجب تشجيع اتخاذ خطوات إيجابية لتلبية هذه الحاجة.

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية أداتان لا غنى عنهما في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل - النووية والبيولوجية والكيميائية - في سعيها الجماعي لإيجاد عالم أكثر أمنا.

السيد كيم إن - شول (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): تعلق جمهورية كوريا أهمية كبيرة على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية بوصفهما من الركائز الأساسية للنظام العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وما برحت هاتان الاتفاقيتان تعززان جهودنا الجماعية الرامية إلى تطبيق حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية والمواد المرتبطة بها. وسأتكلم أولا عن جهودنا المتعلقة بالأسلحة الكيميائية. لقد احتفلنا في ٢٩ نيسان/أبريل بالذكرى السنوية العشرين لبدء

ومن المؤسف أننا لم تتمكن في العام الماضي من اعتماد وثيقة ختامية للمؤتمر الاستعراضي الثامن بتوافق الآراء، الأمر الذي كان من شأنه أن يسهم في زيادة تعزيز تلك الجوانب الأساسية من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونظرا لأهمية الاتفاقية نفسها وأثرها على جهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، يجب أن نحقق نتائج ملموسة في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر. ونؤكد من جديد التزامنا الثابت باتفاقية الأسلحة البيولوجية ونجاح اجتماع الدول الأطراف لعام ٢٠١٧.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل هنغاريا ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/72/L.49.

السيد مولنار (هنغاريا) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة لأتولى بإيجاز عرض مشروع القرار A/C.1/72/L.49، بشأن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية، وتدمير تلك الأسلحة.

ووفقا للممارسة المتبعة في السنوات السابقة، وبعد المشاورات غير الرسمية المكثفة المفتوحة، قدمت هنغاريا مشروع قرار بشأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وبالإضافة إلى التغييرات التقنية، مثل الترحيب بالزيادة في عدد الدول الأطراف في الاتفاقية، فإن مشروع قرار هذا العام ينوه بالقرارات التي اتخذها المؤتمر الاستعراضي بشأن قاعدة بيانات المساعدة والتعاون، وبرنامج الرعاية، ووحدة دعم التنفيذ، فضلا عن الولاية المسندة إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف، الذي سيعقد في جنيف في كانون الأول/ديسمبر، لمحاولة التوصل إلى توافق في الآراء على عملية ما بين الدورات. كما ينوه مشروع القرار بأهمية المسائل المالية، ويشجع الدول الأطراف على النظر في سبل معالجة هذه المسائل في فرصة لاحقة.

وتود هنغاريا أن تبقى المقدم الوحيد لمشروع القرار. وهدفنا، كما هو الحال في كل سنة، اعتماد مشروع القرار بتوافق الآراء.

كما ندرك تمام الإدراك أنه، بالرغم من أن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من أكثر معاهدات نزع السلاح عالمية، لا تزال كوريا الشمالية وثلاثة بلدان لم توقع عليها بعد. وسنواصل دعم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فضلا عن إنجاح المؤتمر الاستعراضي الرابع في عام ٢٠١٨.

وبالمثل، ما فتئت جمهورية كوريا تدعم تعزيز نظام اتفاقية حظر الأسلحة البيولوجية، على أساس التنفيذ الصارم من جانب كل الدول الأطراف لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن التدابير القوية لبناء الثقة، وبناء القدرات وتقديم المساعدة الكافية، علاوة على النظر بشكل واف في تأثير التطورات التكنولوجية ذات الصلة، تعد من الجوانب الأساسية. أولا، تعمل جمهورية كوريا على اتخاذ إجراءات فعالة، مثل تقديم التقارير عن تدابير بناء الثقة، وسن التشريعات المحلية، وبناء القدرات التشغيلية.

ثانيا، نحن ملتزمون بجهود التعاون والمساعدة المبذولة على الصعيد الدولي لبناء القدرات، من بناء المنشآت الطبية إلى تقديم المساعدة الفنية وتدريب الكوادر الطبية، بالتعاون مع الوكالة الكورية للتعاون الدولي. كما تشارك جمهورية كوريا بفعالية في مختلف برامج بناء القدرات المتعددة الأطراف، بما في ذلك برنامج العمل من أجل الأمن الصحي العالمي والشراكة العالمية.

ثالثا، في ضوء التطور السريع في العلوم والتكنولوجيا، بالاقتران مع توافرها على نطاق واسع وطابعهما الأساسي المزدوج الاستخدام، يلزم أن يتكيف النظام الدولي لمكافحة الأسلحة البيولوجية مع مواجهة التحديات الناشئة بطريقة عملية وواقعية. ونفق مع الرأي القائل إن هناك حاجة لإنشاء عملية استعراض أكثر تنظيما واستدامة في مجال العلم والتكنولوجيا من أجل إدخال أساس تقني أحدث وبالتالي ملائم للاتفاقية.

إن اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة هي المعاهدة المتعددة الأطراف الشاملة الوحيدة التي تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وتوفر نظام تحقق وتعزز استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وينبغي المحافظة على هذا الإنجاز بالتنفيذ الكامل للاتفاقية.

ومما يحفز الهمة أن نشير إلى تدمير ٩٦ في المائة تقريبا من الأسلحة الكيميائية المعلنة في إطار التحقق الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي ألا تنساح مع استخدام هذه الأسلحة المروعة من جانب أي جهات فاعلة من غير الدول. ونأمل أن نتمكن من الالتزام بمبادئ الشفافية والشمول في تنفيذ نظام اتفاقية الأسلحة الكيميائية في المؤتمر الاستعراضي الرابع المقبل في ٢٠١٨.

وأود أن أتناول جهودنا الوطنية بشأن تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. لقد صدقت ميانمار على الاتفاقية في عام ٢٠١٥. وفي حين تتمسك ميانمار بمبادئ الاتفاقية وأهدافها، فقد قدمت إعلانها السنوي الأولي بشأن الأنشطة المتوقعة للأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦ و ٢٠١٧، إلى جانب تقريرها السنوي عن برامجها الوطنية ذات الصلة بالأغراض الوقائية إلى منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

وفضلا عن ذلك، قدمنا بالفعل معلومات بشأن تدابير ميانمار التنفيذية على الصعيد الوطني، وفقا للمادة السابعة، في تموز/يوليه ٢٠١٧.

وأغتنم هذه الفرصة لأبلغ اللجنة بأن ميانمار تخطط حاليا لاستضافة منتدى لأصحاب المصلحة من الدول الأطراف في آسيا بشأن إقرار تشريعات للتنفيذ الوطني من أجل دعم الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية من منطقة آسيا فيما يتعلق بتشريعاتها الوطنية.

السيد أونغ (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14).

إن العالم اليوم مهدد بشكل خطير جراء انتشار أسلحة الدمار الشامل. وبالإضافة إلى التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، فإننا لسنا بمأمن تماما من خطر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث إنها تعتبر أكثر أسلحة الدمار الشامل انتشارا. وبالرغم من النظم القانونية ونظم تنفيذ المعاهدات الخاصة بها، لا تزال حياة الأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو استخدامها من جانب الإرهابيين أو الجهات الفاعلة من غير الدول أمرا بالغ الأهمية.

وتؤمن ميانمار إيمانا راسخا بأن اتفاقية الأسلحة البيولوجية تشكل عنصرا هاما في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وتسلم ميانمار بالنجاح الذي تكلل به المؤتمر الاستعراضي الثامن باعتماد الإعلان الختامي، الذي تم فيه تحديد عمليات التنفيذ المستقبلية من أجل تحقيق أهداف الاتفاقية عن طريق إنجازها بصورة أكثر فعالية.

وترحب ميانمار بقرار المؤتمر عقد اجتماعات سنوية تبدأ من نهاية عام ٢٠١٧، سعيا لإحراز تقدم فيما يخص المسائل الموضوعية والإجرائية للفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي القادم، بهدف التوصل إلى توافق للآراء على عملية ما بين الدورات. وتوخيا لفعالية الاتفاقية، نأمل أن يأتي النظر في وضع نظام التحقق على رأس قائمة أولويات المفاوضات المتعددة الأطراف في المستقبل.

وكدولة طرف، تكرر ميانمار التأكيد على أهمية تحقيق عالمية الاتفاقية. فلا يمكن أن تتحقق أهداف الاتفاقية بالكامل إذا بقيت دولة واحدة غير طرف في الاتفاقية. ونحث الدول التي لم تقم بعد بالتوقيع والتصديق على الاتفاقية أن تفعل ذلك بدون تأخير.

النظام المتعدد الأطراف في دعم هذا الهدف. كما أن غياب العزيمة الصادقة على منع انتشار تقنيات أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يقود إلى وصول الفاعلين من غير الدول إلى هذه التقنيات في يوم من الأيام. ومن هذا المنطلق، تعتبر السلطنة أن امتلاك أسلحة الدمار الشامل بكافة أنواعها من قبل فاعلين من غير الدول من أكبر التهديدات للأمن والاستقرار الدوليين. إنه ليس من المستغرب أن تشهد منطقة الشرق الأوسط مستوى غير مسبوق من الإحباط جراء الفشل المتكرر في تنفيذ التعهد المتفق عليه بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. وفي هذا السياق، تؤكد بلادي مجدداً على أهمية تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ حول إخلاء منطقة الشرق الأوسط من كافة أسلحة الدمار الشامل.

وتقر بلادي بالأهمية الجوهرية للمعاهدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل بكافة أشكالها، وكذلك بالجهود الأخرى الرامية إلى المضي قدماً في التخلص من مثل هذه الأسلحة. ولقد أثبت التاريخ أن اتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح ليست نتيجة للثقة القائمة، بل هي وسيلة لبناء الثقة حيثما غابت. ومن هنا جاء انضمام بلادي للمعاهدات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل.

وفي الختام، يشرفني أن أعرب عن التزام سلطنة عمان بالسلام ونزع السلاح على الصعيد العالمي، وبالأمن الدولي في إطار من الاحترام الكامل للقانون الدولي وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة، راجين أن تشهد الدورة الحالية للجنة الأولى كل النجاح.

السيد هيراييث إسبانيا (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): تؤيد إسبانيا تمام التأييد البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

وفي حين تؤيد ميانمار مراكز الامتياز التابعة للاتحاد الأوروبي والمتعلقة بالتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، فإنها شكلت فريقاً وطنياً معنياً بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بهدف جمع معلومات عملية عن الأهداف المقترحة، والتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، والاستجابة لحالات الطوارئ. وتقوم ميانمار الآن بوضع خطة عمل متعلقة بالمخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية، بالتعاون مع أعضاء الفريق المعنيين بالتخفيف من حدة المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية على الصعيد الدولي والوطني، وأعضاء الفريق الوطني العامل المعني بالتخفيف من حدة هذه المخاطر.

ونرى أن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية أسلحة لاإنسانية. وتشكل أية انتهاكات لالتزامات المعاهدة شبه العالمية تحديات مباشرة لسلامة الصكوك القانونية ذات الصلة ولحضارتنا الإنسانية. وينبغي عدم التغاضي إطلاقاً عن أي انتهاكات من أي نوع.

السيد آل تويه (عمان): يؤيد وفد سلطنة عمان ما تضمنه بيان حركة بلدان عدم الانحياز الذي ألقاه وفد إندونيسيا، وكذلك البيان الذي ألقاه ممثل اليمن باسم المجموعة العربية (انظر A/C.1/72/PV.14).

إن تراجع مخاطر اندلاع حرب نووية شاملة لم يجعل من العالم مكاناً أكثر أماناً واستقراراً، حيث إن إنتاج أسلحة الدمار الشامل وانتشارها ما زال يشكل قلقاً لمعظم دول العالم. ولم تعد الأسلحة النووية وحدها مصدر القلق، فقد أضيفت إليها الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وتؤمن بلادي بأن إحراز أي تقدم إزاء قضايا أسلحة الدمار الشامل يعتمد بشكل كبير على مدى التقدم الذي يمكن تحقيقه في حل التوترات العالمية والإقليمية، وعلى مدى إسهام

من إحراز تقدم في عملهم من أجل إحداث الأثر الرادع الذي نصبو إليه جميعاً. ويجب على مجلس الأمن أن يضطلع بمسؤوليته ويستجيب بحزم للاستنتاجات التي توصلت إليها الآلية.

وتقدر إسبانيا أيضاً تقدير الاجتماعات الرفيعة المستوى بين السلطات السورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل إحراز تقدم في إعلان برنامج الأسلحة الكيميائية في سوريا. ونطالب السلطات السورية بالتعاون الكامل حتى تحقق هذه الجولة من المفاوضات نتائج إيجابية تتيح لنا التأكيد على تدمير ترسانتها الكيميائية بشكل كامل ولا رجعة فيه. وأخيراً، تأمل إسبانيا أن تتمكن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من تعزيز قدراتها وقدرات الدول الأعضاء فيها على التعامل مع استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل جهات فاعلة من غير الدول.

وينبغي أن يكون ضمان عدم حصول الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك الجماعات الإرهابية، على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت أسلحة نووية أو كيميائية أو بيولوجية من أهم الأولويات التي يتعين الاهتمام بها. وترحب إسبانيا بالاستنتاجات والتوصيات الواردة في الاستعراض الشامل للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي قام به مجلس الأمن. واختتمت العملية باعتماد مجلس الأمن للقرار ٢٣٢٥ (٢٠١٦) في كانون الأول/ديسمبر. ويسعى القرار إلى تعزيز صكوك التطبيق والمساعدة والتنسيق من أجل كفالة زيادة مشاركة المجتمع المدني في العمل لتحقيق أهداف القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفي هذا الصدد، تدعو إسبانيا جميع الدول الأعضاء إلى استحداث أدوات لإنشاء وتعزيز إطارها التنظيمي والمؤسسي في هذه المكافحة.

ونأسف لعدم اتخاذ قرارات بشأن برنامج عمل في الفترة الفاصلة بين الدورات، وهو ما يضر باتفاقية فعالة ونشطة.

وإسبانيا ستواصل تحسين تنفيذها الوطني للاتفاقية. وفي ذلك الصدد، فإن إسبانيا ملتزمة تماماً بمواصلة إحرازها للتقدم بشأن جميع مواد الاتفاقية، وخاصة بشأن المسائل المتعلقة بمراقبة

لقد أكد إحياء الذكرى السنوية العشرين لإنشاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في ٢٠ نيسان/أبريل على الدور الهام الذي تضطلع به تلك المنظمة في نزع السلاح وعدم الانتشار. وتعد اتفاقية الأسلحة الكيميائية أحد أهم الإنجازات المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح من حيث أنها تحظر فئة كاملة من الأسلحة، وتشكل آلية تحقق قوية سارية المفعول منذ عام ١٩٩٧.

غير أن الدلائل على استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا والعراق تشكل تحدياً هائلاً بالنسبة لتلك المنظمة، وتدعو اللجنة إلى تقديم الدعم الكامل للمنظمة في عملها. وتدين إسبانيا استخدام أي مادة كيميائية كسلاح، من قبل أي شخص وفي أي حالة، وتكرر التأكيد على قلقنا حيال الاستنتاجات الواردة في التقارير المقدمة من آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية السورية، التي أنشئت بموجب القرار ٢٢٣٥ (٢٠١٥)، وألقى أحدث تقرير لها (انظر S/2016/888) بالمسؤولية عن الهجمات الكيميائية على عاتق القوات المسلحة العربية السورية وتنظيم داعش، في انتهاك صارخ للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣)، واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وأبسط قواعد القانون الإنساني الدولي.

وفي الوقت نفسه، فإن تأكيد بعثة تفصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية على استخدام السارين، وهو عامل من عوامل الحرب الكيميائية، في خان شيخون في ٤ نيسان/أبريل يستوجب أقوى رفض وإدانة من إسبانيا، شأنه في ذلك شأن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن استخدام غاز الخردل في أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسيكون عمل خبراء الآلية مرة أخرى أمراً أساسياً في إسناد المسؤوليات ومنع مرتكبي هذه الجرائم وغيرها من الإفلات من العقاب. ومن الأهمية بمكان تمديد ولاية الخبراء حتى يتمكنوا

صدقت نيبال على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦. ونحن ملتزمون بالتنفيذ الوطني لاتفاقية الأسلحة البيولوجية امتثالاً لأحكام الاتفاقية. هناك حاجة عاجلة إلى آلية علمية وغير تمييزية وملزمة قانوناً لمعالجة مسألة التهديدات البيولوجية. وعلاوة على ذلك، فإن عدم وجود آلية للتحقق قد أدى إلى عرقلة التنفيذ الفعال للاتفاقية. تدرك نيبال أهمية تعزيز الاتفاقية من خلال مفاوضات متعددة الأطراف بهدف اعتماد بروتوكول ملزم قانوناً يتناول جميع مواد الاتفاقية على نحو متوازن وشامل.

ووفقاً لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، قامت نيبال بتنفيذ إصلاحات قانونية وعلى صعيد السياسات من أجل دعم تنفيذ القرار بشكل كامل. ففي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦، نظمت نيبال، بالشراكة مع المركز الإفريقي للسلام ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن تنفيذ القرار. وكان هذا الحدث جزءاً من عملية كاتماندو - وهي عملية حوار من أجل تعزيز الانفتاح والشفافية وبناء الثقة لتعزيز السلام ونزع السلاح في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. وتؤكد نيبال من جديد أهمية هذه الحوارات الإقليمية لتعزيز التفاهم والتعاون وبناء الثقة في مجال السلام ونزع السلاح في المنطقة وخارجها.

وبالرغم من التزامها الثابت بنزع السلاح وعدم الانتشار، لا يزال العديد من البلدان يفتقر إلى الموارد التقنية والمالية الكافية وكذلك قدرات الإنفاذ للامتثال لأحكام مختلف المعاهدات والقرارات المتعلقة بنزع السلاح. لم يتمكن العديد من البلدان الأخرى من الوفاء بالتزاماته بتقديم التقارير الدورية بسبب نقص القدرات. وبناء قدراتها من أجل التنفيذ الكامل للمعاهدات والاتفاقيات سيسهم إسهاماً كبيراً في تعزيز الآليات الدولية لمكافحة أسلحة الدمار الشامل. تلك الحقيقة تؤكد أهمية التعاون والدعم الدوليين. ولذلك، فإن نيبال تدعو إلى تعزيز التعاون

الصادرات وآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية والتقدم في العلوم والتكنولوجيا ومدونات قواعد السلوك للعلماء والمرافق والتعاون الدولي. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، ستواصل إسبانيا برنامجها للزيارات الطوعية للسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، التي تيسر التعاون في كل بلد على حدة من أجل المنفعة المتبادلة والاستفادة من الاتفاقية.

السيد ثابا (نيبال) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد نيبال البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/72/PV.14).

إن نيبال مؤيد قوي لنزع سلاح وعدم انتشار جميع أسلحة الدمار الشامل. إن وجودها يشكل تهديداً وجودياً للبشرية. لذلك تؤكد نيبال من جديد موقفها القائم على المبادئ ومؤداه أنه لا يمكن كفالة السلام والأمن العالميين إلا من خلال نزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل خلال مدة زمنية محددة.

إن نيبال خالية من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ولا تقوم بإنتاج أو تصنيع أو حيازة أو استيراد أو تصدير أي أسلحة للدمار الشامل، ولا تعترم القيام بذلك. إن استخدام أسلحة الدمار الشامل من جانب أي جهة وتحت أي ظرف من الظروف ضد الأبرياء يعتبر جريمة. وكدولة طرف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، حرصت نيبال على تنظيم حركة الانتقال عبر الحدود للبضائع الكيميائية. وقد أدارت الآليات القانونية القائمة في نيبال بنجاح استيراد وتصدير المواد الكيميائية المزدوجة الاستخدام. وتعرب نيبال عن ارتياحها حيال فعالية تنفيذ اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية وآلياتها للتحقق، فضلاً عن تشجيع استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. كما نرحب باستكمال الاتحاد الروسي لتدمير الأسلحة الكيميائية والتحقق منه.

لم تنضم بعد إليهما إلى التصديق عليهما أو الانضمام إليهما من دون تأخير أو شروط مسبقة.

لا تزال إيطاليا ملتزمة بقوة بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وكما تذكرنا الأحداث في سورية تذكراً قوياً، فقد استخدمت الأسلحة الكيميائية مع الأسف في السنوات الأخيرة. ونكرر إدانتنا لاستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وزمان وتحت أي ظرف من الظروف. لكن الإدانة وحدها لا تكفي؛ والمساءلة ضرورية. وفي ذلك الصدد، نؤيد بقوة آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وبعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. كما نحض حكومة الجمهورية العربية السورية على التعاون التام مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لحل جميع المسائل المتصلة بإعلاناتها الأولية واللاحقة.

ونولي أيضاً أهمية كبرى لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. عقب النتيجة غير المرضية للمؤتمر الاستعراضي العام الماضي، وبالرغم من الجهود الدؤوبة التي تبذلها الرئاسة الهنغارية، فإننا نتطلع إلى الاجتماع المقبل للدول الأطراف كفرصة قيمة لتوفير الأدوات اللازمة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ومن بين تلك الأدوات، فإن توفير برنامج عمل قوي في الفترة الفاصلة بين الدورات أمر بالغ الأهمية.

ونكرر بمنتهى التصميم إدانة إيطاليا القوية لما تقوم به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من عمليات متكررة لإطلاق القذائف التسيارية ونعتبرها انتهاكات واضحة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. تواتر تلك التجارب لإطلاق القذائف والتطوير المستمر للتكنولوجيات ذات الصلة يشكل مصدراً متزايداً لبالغ القلق. إن قذائف جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وبرامجها النووية تمثل تهديداً خطيراً للسياسة العالمية لعدم الانتشار وكذلك للسلام والأمن الدوليين. وتعرب إيطاليا، بصفتها الرئيسة الحالية

الدولي بغية ترسيخ القدرات المؤسسية للبلدان لدعم نزع السلاح وعدم الانتشار. والتعاون الدولي مطلوب أيضاً - على سبيل المثال، على النحو المبين في أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية - لتشجيع الاستخدام السلمي للمواد المزدوجة الاستخدام لصالح البشرية.

وقد كلفت حكومة نيبال وزارة الخارجية بوصفها الوكالة الحكومية المعنية بالتنسيق بالوفاء بالتزامات نيبال بموجب المعاهدات والاتفاقيات المتعلقة بالمسائل الحاسمة الأهمية لنزع السلاح التي نيبال طرفاً فيها. في عام ١٩٩٧، أنشأت الحكومة الهيئة الوطنية لشؤون نزع السلاح، وعلى رأسها مدير شعبة المنظمات الدولية والقانون الدولي بوزارة الخارجية. ونيبال ملتزمة بتنفيذ المعاهدات الدولية ذات الصلة بنزع السلاح واتفاقيات وبرامج العمل التي هي طرف فيها.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام نيبال الثابت بنزع السلاح العام والكامل لجميع أسلحة الدمار الشامل. كما أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، تعاون وفد بلدي الكامل من أجل التوجيه الناجح لأعمال اللجنة.

السيد ماتي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا تماماً البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

سأقرأ نسخة مختصرة من بياني وستكون النسخة الكاملة متاحة على الموقع الشبكي للأمم المتحدة.

تظل إيطاليا ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويظل وجود برامج عدم الانتشار وشبكاته وصعوبة تأمين المواد الحساسة والمخاطر التي يشكلها حصول الإرهابيين عليها ووضع ضوابط تصدير فعالة تحديات رئيسية. تذكرنا تلك التحديات بأهمية تحقيق عالمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وندعو جميع الدول التي

وتؤكد الأرجنتين مجددا أهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، والذي يوفر إطارا للانتهاء من تدمير الترسانات الكيميائية المتبقية، مع الحفاظ على سلامة الاتفاقية ومصادقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وتُحِبُّ الأرجنتين بالبلدان الحائزة لأسلحة كيميائية أن تفي بالتزاماتها بموجب الاتفاقية وأن تدمر ترساناتها في غضون الإطار الزمني المتفق عليه. وفي ذلك الصدد، تعرب الأرجنتين عن الارتياح إذ تحيط علما بالإعلان الصادر عن الاتحاد الروسي في ٢٧ أيلول/سبتمبر بشأن التدمير الكامل لترسانته الكيميائية.

وتؤكد الأرجنتين مجددا إدانتها التامة لاستخدام الأسلحة والمواد الكيميائية كأسلحة، من جانب أي جهة فاعلة، وتحت أي ظرف من الظروف. إن استخدامها يشكل جريمة ضد الإنسانية ويجب الحيلولة دون عواقبها الوخيمة بالقضاء عليها تماما. وقد أحاطت الأرجنتين علما في السنوات الأخيرة، مع بالغ القلق، بالادعاءات باستخدام الأسلحة الكيميائية في سورية والعراق، وأعربت مؤخرا عن قلقها العميق إزاء استخدام العامل "في إكس" (VX) المؤثر على الأعصاب في مطار كوالالمبور الدولي في شباط/فبراير.

وتدين الأرجنتين بشدة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية وتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، كما أكدته آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. وتنتظر الأرجنتين التقرير المقبل، الذي ستقدمه الآلية في الأيام القليلة المقبلة، مع الاستنتاجات التي خلصت إليها التحقيقات بشأن أحداث أم حوش في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ وخان شيخون في نيسان/أبريل. وتعرب الأرجنتين عن الامتنان لمساهمة الأمانة التقنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل ضمان التنفيذ الكامل لأحكام الاتفاقية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتحقق الدولي من الامتثال، بينما تعمل كمنتهى للتشاور والتعاون

للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧١٨ (٢٠٠٦)، عن تأييدها للجهود العالمية الرامية إلى تنفيذ مجموعة التدابير التقييدية التي اعتمدها مجلس الأمن على نحو ملائم.

ونقدر خطة العمل الشاملة المشتركة، ونعتقد أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل اتخاذ جميع الإجراءات لضمان أن تظل قصة نجاح. ونرحب بتأكيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية على استمرار إيران في الامتثال لأحكام خطة العمل الشاملة المشتركة. وفي نفس الوقت، نولي أهمية للتنفيذ الكامل والشامل لقرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥).

ولا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق من تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال الإرهابية. وفي هذا الصدد، تؤكد مجددا دعمنا للتنفيذ الكامل لجميع الصكوك الدولية ذات الصلة، بدءا بأحكام قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونرحب بالنتيجة الناجحة للاستعراض الشامل لهذا الصك.

السيدة مارتينيك (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): تؤكد الأرجنتين من جديد بمناسبة الذكرى السنوية العشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التزامها بحظر استحداث وإنتاج وحيازة وتكديس الأسلحة الكيميائية والاحتفاظ بها ونقلها، واستخدامها، والقضاء التام عليها، وفقا لأحكام الاتفاقية. وتؤيد الأرجنتين أيضا تنفيذها الكامل والفعال وغير التمييزي، وتشجع على إضفاء الطابع العالمي عليها.

إن اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية إحدى أكثر صكوك نزع السلاح العالمية نجاحا في عصرنا. ويبلغ عدد البلدان الأطراف فيها حوالي ١٩٢ بلدا - أي ما يساوي ٩٨ في المائة من سكان العالم. ونأمل أن يتم بحلول عام ٢٠٢٣ تدمير جميع ترسانات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها.

البيولوجية، ونحدد التزامنا بالسعي من أجل التعاون النشط والبناء بشأن المضي قدما صوب التنفيذ التام للاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وفيما يتعلق بالمؤتمر الاستعراضي الثامن لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، تعرب الأرجنتين عن الأسف لعدم التمكن من التوصل إلى اتفاق، وتحيط علما بما تحقق. ولذلك، ومن أجل تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تعتقد الأرجنتين، أنه سيكون من الضروري في الاجتماع المقبل للدول الأطراف، الاتفاق على المضي قدما بشأن الموضوع والعملية خلال الفترة التي تسبق المؤتمر الاستعراضي المقبل.

وأخيرا، فكثيرة هي الحالات المؤلمة التي قدم فيها الإرهاب الدولي الدليل على قدراته التدميرية. ولذا فإن قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) يمثل من خلال طابعه ونطاقه القانونيين أوضح استجابة يمكن للأمم المتحدة تقديمها لمشكلة أسلحة الدمار الشامل وحصول جهات فاعلة من غير الدول عليها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى"، في عصر هذا اليوم.

وأعطي الكلمة الآن للوفود الذين طلبوا الكلمة، ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن المداخلة الأولى محددة بعشر دقائق والثانية بخمس دقائق.

السيد إين إيل ري (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أتكلم ممارسة لحقي في الرد على ممثلي فرنسا وأيرلندا وإيطاليا، الذين أدلوا بملاحظات لا أساس لها ضد أوجه الردع النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وينبغي لهذه البلدان أن تعلم على الوجه الصحيح أن ردعنا النووي للدفاع عن النفس يشكل الضمانة القوية والموثوق بها لسيادتنا، وحقنا في الوجود وحمايتنا من القوى المعادية. ولقد قلت

فيما بين الدول الأعضاء. وتلتزم الأرجنتين التزاما راسخا بدعم أنشطة التعاون الدولي، ومن ذلك مثلا في جملة أمور، تقديم الدعم في مجال بناء القدرة إلى السلطات الوطنية الأخرى في منطقتنا، وإيفاد أفرقة أرجنتينية المتعددة القطاعات، وتدريب الخبراء الأجانب في الأرجنتين، وإعداد دورات تدريبية محددة ومشاريع ثنائية مشتركة.

وفي هذا الصدد، تجري الأرجنتين، مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، أنشطة مختلفة في مجال التدريب وبناء القدرات في بوينس آيرس، من قبيل الدورة المتقدمة في مجال المساعدة والحماية. وعلاوة على ذلك، عُقدت هذا العام أيضا في بوينس آيرس الدورة الإقليمية الثانية بشأن الأمن في المختبرات الكيميائية، جنبا إلى جنب مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمعهد الوطني للتكنولوجيا الصناعية. وقد شاركت الأرجنتين لمدة سنتين في الجزء الصناعي من برنامج التدريب المشترك الذي ترعاه منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فوفرت فرصا تدريبية لمنتسبين اثنين في مصنع كيميائي في الأرجنتين.

وفي عام ٢٠١٣، وقعت وزارتنا الخارجية والتعليم مذكرة تفاهم لإنشاء المشروع الوطني الأرجنتيني للثقيف بشأن الاستخدام الآمن والمتسم بروح المسؤولية للعلوم والتكنولوجيات الكيميائية بغية إدراج الحدود الدنيا للاتصال في الدورات الدراسية الجامعية. وفي عام ٢٠١٥، وقّع صك مماثل مع وزارة الدفاع كما وقعت مذكرة مع جهاز الأمن. وقد أثار المشروع اهتمام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مما حدا بها إلى دعوة الأمين التنفيذي للسلطة الأرجنتينية الوطنية لعرض التجربة الأرجنتينية في منتديات عديدة.

وفيما يتعلق بالدورة الاستثنائية الرابعة المقبلة لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام ٢٠١٨، تود الأرجنتين أن تشهد مداولات ومناقشات مثمرة. ونؤكد مجددا كذلك، الأهمية البالغة لاتفاقية الأسلحة

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): إن بلدي يدين بأشد العبارات، ويرفض أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية. فهذه جريمة ضد الإنسانية، مرفوضة تماما، وغير أخلاقية، وغير مبررة تحت أي ظرف من الظروف.

وقد أوفى بلدي بجميع التزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وحقق تقدما لم يسبق له مثيل في تاريخ المنظمة، وذلك بوضع نهاية لا رجعة فيها للبرنامج الكيميائي السوري في وقت قياسي. كما أكدته البيان الصادر عن رئيس آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، المقدم إلى مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٦ (انظر (S/2016/530

والأمر الهام هو أن الجماعات الإرهابية في سورية، تحصل على مواد كيميائية سامة وتجهزها لاستخدامها ضد المدنيين والأفراد العسكريين في بلدي، بدعم من وكالات استخبارات دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية، وهي معروفة للجميع. وتستخدم هذه الجماعات الإرهابية المواد الكيميائية ضد المدنيين والأفراد العسكريين في بلدي. وما زالت بعض الدول التي ترعى هذه الجماعات الإرهابية توعز لها باستخدام المواد الكيميائية السامة ليتسنى لها اختلاق أكاذيب وتوجيه اتهامات باطلة ضد الحكومة السورية. وأحدث مثال لذلك حتى الآن في خان شيخون، الذي كان محاولة رخيصة من جانب بعض البلدان لابتزاز الحكومة السورية في المحافل الدولية.

لقد أرسلت الجمهورية العربية السورية أكثر من ١٢٤ رسالة إلى الأمين العام، ومجلس الأمن، وآلية التحقيق المشتركة، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، واللجان الأخرى المعنية بمكافحة الإرهاب. وكان هذا قبل أربعة أشهر من أول هجوم كيميائي على بلدة خان العسل في آذار/مارس ٢٠١٣. وفي كل تلك الرسائل أعربنا عن مخاوفنا من أن الدول التي تدعم الإرهاب ستعطي أسلحة كيميائية للجماعات

لممثلي فرنسا في جلسات سابقة، أنه إذا كان الفرنسيون يظنون أن الأسلحة النووية خطيرة جدا على سلام العالم وأمنه فعليهم أن يقوموا بتفكيك ترساناتهم النووية والانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة النووية كدولة غير حائزة للأسلحة النووية.

ثانيا، إن وفد بلدي يرفض تماما الانتقادات والأكاذيب التي لا أساس لها، والتي طرحها ممثلو بعض البلدان، بما فيها الولايات المتحدة، باعتبارها استفزازات سياسية تجاه بلدنا. إن السياسة المتسقة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي عدم إنتاج أو استحداث أو تكديس الأسلحة الكيميائية. وتلك الحجة المليئة بالأكاذيب التي أدلى بها ممثلو الولايات المتحدة وبلدان أخرى هي مجرد مؤامرة لا أساس لها من الصحة لتشويه صورة بلدنا عمدا. إن قرار الانضمام إلى المعاهدات الدولية يخضع لسيادة بلدي.

السيد تاكاميزاوا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود ممارسة حق الرد على سبيل التعاون بشأن خطر الأسلحة الكيميائية المهجورة، الذي أثاره ممثل الصين.

وكما ذكرت في بياني، تؤكد اليابان من جديد التزامها الصادق والثابت ببذل أقصى الجهود الممكنة لتدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة، مبكرا وبشكل كامل، وبالتعاون المناسب والصادق مع الصين، استنادا إلى خطة التدمير بعد عام ٢٠١٦. ومع قيام الصين بدور مهم في منع الحوادث المتصلة بالأسلحة الكيميائية المهجورة، فإن حكومة اليابان اتخذت تدابير، مثل نشر وتوزيع كتيبات على المواطنين الصينيين لتوعيتهم.

وقد عاجلت اليابان، وستعالج الحوادث المتصلة بالأسلحة الكيميائية المهجورة، في الوقت المناسب وعلى نحو دقيق، وذلك بأن أرسلت على وجه السرعة، أفرة تحقيق، وخبراء، لإعادة تغليف المواد الكيميائية، فضلا عن أفرة مهنية.

قاعدة الشعيرات الجوية دون مبرر أو تحقيق، وبغية التستر على تلك الجرائم.

واسمحوا لي أن أقدم إلى اللجنة أدلة على مشاركة الولايات المتحدة في نقل مواد كيميائية سامة وتدريب الجماعات الإرهابية المسلحة على خلطها وإعدادها للاستخدام.

أولا، دخلت اثنتان من خبراء أمريكا في المواد الكيميائية الأراضي السورية ثم غادرتا سورية إلى تركيا في ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بعد إعداد المواد الكيميائية. لقد ساعدت هاتان الخبيرتان، إلى جانب جبهة النصرة وجند الأقصى، الجماعتين الإرهابيتين على خلط المواد الكيميائية التي كانتا تعداها للاستخدام.

وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٧، نقل ضباط الجيش الأمريكي المواد الكيميائية السامة في ثلاث حاويات تبريد من السويداء وحراش في محافظة دير الزور إلى العزاوي ومناطق أخرى في محافظة الحسكة. وفي ٢٢ آب/أغسطس، نقلت هذه المواد إلى المالكية، ثم إلى قاعدة الرميلان الجوية، وهي حاليا تحت سيطرة القوات الأمريكية. وشارك أيضا خبراء أمريكيون في الأسلحة الكيميائية في نقل المواد الكيميائية. وبوسعي الاستمرار في قائمة الأمثلة هذه، غير أننا بحاجة إلى جلستين أو أكثر لتشاطر كل تلك المعلومات التي لدينا عن مشاركة الإدارات الأمريكية في هذه المسألة.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل النظام التركي، اسمحوا لي أن أقول إن أكاذيبه مذهلة، وهذا الكذب المستمر يُظهر عدم الاحترام لذكاء الحاضرين. إن النظام التركي متورط في كافة الأحداث المتعلقة باستخدام مواد كيميائية سامة في بلدي. إنه يقوم بتيسير نقل تلك المواد، بالتواطؤ مع أنظمة أخرى ويأمر الجماعات الإرهابية المسلحة باستخدامها.

الإرهابية، ثم تدعي أن سوريا استخدمتها. ومما يؤسف له أن هذا بالضبط ما حدث.

ونلاحظ أنه في العديد من المناسبات التي أدلى فيها ممثلو الولايات المتحدة ببيانات كانت تلك البيانات حافلة بالمتناقضات شكلا ومضمونا. وفيما يتعلق بالشكل، فإن البيان الذي أدلى به زميلنا من الولايات المتحدة لم يتضمن أي إشارة عن الإرهاب وعن استخدام الإرهابيين للأسلحة الكيميائية في أنشطتهم الإرهابية في العراق وسوريا، على نحو ما أكدته التقارير الصادرة عن مجلس الأمن ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في لاهاي. وعلاوة على ذلك، لم يذكر زميلنا أبدا أن الإدارات المختلفة في بلده قد استخدمت الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية في اليابان، وفييت نام، والعراق وأماكن أخرى. إن قائمة تلك البلدان طويلة. وفيما يتعلق بالمضمون، يؤمن زميلنا بكل ما تختلقه حكومة بلده، ويعتبره مقدسا ومؤكدا، وفوق أي قرار دولي. وبناء على ذلك، خلص ممثل الولايات المتحدة إلى أن الجمهورية العربية السورية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، أود الإدلاء بالملاحظات التالية.

أولا، ينبغي لحكومة الولايات المتحدة الاستماع إلى نتائج التحقيق الذي تقوده آلية التحقيق المشتركة. ثانيا، إن حكومة الولايات المتحدة إذ تصر على فرض رأيها على المجتمع الدولي، فسيكون من الأفضل أن تدعو إلى إغلاق منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ثالثا، إن الولايات المتحدة هي البلد الذي كثيرا ما ينتهك القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. ولنتأمل ما حدث في فييت نام، وكمبوديا، ويوغوسلافيا، وأفغانستان، والعراق، وليبيا، ونيكاراغوا، وكوبا وفنزويلا.

لقد رفضت الولايات المتحدة وحلفاؤها الزيارة التي قامت بها بعثة تقصي الحقائق وآلية التحقيق المشتركة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى قاعدة الشعيرات الجوية وبلدة خان شيخون بغية طمس الجرائم التي ارتكبت خلال الهجوم على

الأمن ٢١٦٥ (٢٠٠٤) من أجل إيصال المساعدة الإنسانية عبر الحدود الدولية.

لماذا رفض نظام بلده حتى الآن، أن يقدم إلى المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات عن غاز السارين الذي ضبط في تركيا. إن تقارير اللجان الفرعية التابعة لمجلس الأمن حافلة بالوقائع التي تفضح السياسات التركية التي ترعى الإرهابيين المتورطين باستخدام أسلحة كيميائية في سورية ومنشأها تركيا.

السيد وانغ تشانغ (الصين) (تكلم بالصينية): في وقت سابق أخذ زميلي الياباني الكلمة مرة أخرى ليؤكد على جهود اليابان والتزامها فيما يتعلق بمعالجة مسألة الأسلحة الكيميائية المهجورة دون ذكر الصعوبات المرتبطة بها. وتود الصين توضيح عدة نقاط، باعتبارها دولة وقعت ضحية لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وإقليم هجرت فيه اليابان تلك الأسلحة.

أولاً، إن تدمير الأسلحة الكيميائية اليابانية هو في حد ذاته بمثابة تخلص من خطيئة الجرائم البشعة التي ارتكبتها اليابان أثناء حربها العدوانية ضد الصين. وهو نص رسمي من نصوص اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة، فضلاً عن كونه التزاماً دولياً بالنسبة لليابان. وطبقاً لإحصاءات الصين غير المكتملة والقائمة على أساس الحقائق التاريخية، فإنه خلال الفترة الممتدة من عام ١٩٣٠ إلى عام ١٩٤٥ استخدم الجيش الياباني الأسلحة الكيميائية ضد الجنود والمدنيين الصينيين في ٢٤١ مناسبة منفصلة في ١٩ مقاطعة صينية مما أسفر عن سقوط أكثر من ٢٠٠.٠٠٠ قتيل. ويشهد عدد ضخم من الوثائق على أن جيش الغزو الياباني السابق أجرى تجارب بالأسلحة الكيميائية البالغة القسوة وغير الإنسانية على أسرى الحرب والمدنيين الصينيين. وليس الغرض من الكشف عن الجرائم التي ارتكبتها المعتدون اليابانيون في ذلك الوقت استدامة الكراهية، بل منع تكرار جريمة

واسمحوا لي أن أقول للنظام التركي أن الشعب السوري لن ينسى أبداً تلك الجرائم وإننا سنلاحقهم وسنحاسب الجناة.

إن البيان الذي أدلى به ممثل النظام التركي مليء بالمغالطات والأكاذيب. إن النظام التركي ينتهك كافة التزاماته الدولية، وخصوصاً في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وهذا النظام ينتهك اتفاقية الأسلحة الكيميائية وقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بتوفير المواد الكيميائية السامة لداعش وجبهة النصرة والجماعات الإرهابية الأخرى المرتبطة بهما. ويتيح النظام التركي لمنظمات إرهابية أخرى إجراء تجارب على المواد الكيميائية داخل أراضيه، وبخاصة في مدينة غازي عنتاب. وهذا النظام أيضاً ينقل المقاتلين الإرهابيين الأجانب إلى سورية، فضلاً عن تزويدهم بالأسلحة والمعدات والذخائر والاستخبارات العسكرية.

ويطالب وفد بلدي، مرة أخرى، بأن تقوم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وآلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، ومجلس الأمن بالكشف علناً عن نتائج التحقيقات التي كنا قد طلبنا إجراءها بخصوص موضوع غاز السارين الذي ضبط في الأراضي التركية بحوزة ١٢ إرهابياً. وأوجه إلى ممثل تركيا الأسئلة التالية أمام جميع الحاضرين هنا الآن. لماذا رفض نظام بلده حتى الآن، أن يقدم إلى المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية معلومات عن غاز السارين الذي ضبط في تركيا. وما الذي حدث لغاز السارين الذي ضبط هناك؟ ولماذا أطلق النظام التركي سراح الـ ١٢ إرهابياً الذين ضبطوا متلبسين؟ إذا كان ممثل النظام التركي سيقول إن هذه الحوادث غير صحيحة، فسنطلب منه أن يقدم لنا الوقائع المتعلقة بالتحقيقات التي أوقفها النظام التركي، وأعقبها إقالة ١٨ من القضاة والمدعين العامين، فضلاً عن أفراد من الشرطة، الذين كشفوا عمليات التهريب ونقل الأسلحة من تركيا إلى بلدي. وقد تم ذلك باستخدام الممرات التي حددها قرار مجلس

وحتى الآن، أكتشفت الأسلحة الكيميائية اليابانية المهجورة عن غير قصد وبالمصادفة فحسب. إن اليابان باعتبارها الدولة المهاجرة للأسلحة يتعين عليها تقديم المعلومات ذات الصلة في أقرب وقت ممكن. ولكن، حتى الآن، لم تقدم سجلا واحدا واضحا وفعالا بشأن البراميل المهجورة. وعندما سمحت الصين لليابان بتدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة على أراضي الصين. وقد فعلت الصين ذلك على الرغم من الضغوط الهائلة وفي بادرة تتم عن حسن نية كبير. وعلاوة على ذلك، فمنذ عام ٢٠٠٨، أبلغت الصين اليابان مرارا باكتشاف كميات كبيرة مما يعتقد أنها أسلحة كيميائية مهجورة يابانية، بيد أن الجانب الياباني ظل يرجئ التحقيقات بذريعة عدم كفاية التمويل والموظفين، وذلك في جملة أمور، مما لا يؤدي بالصين إلا إلى الشك في إخلاص اليابان.

ثالثا، من المؤسف أن اليابان لم تف بالهدف المنشود وهو تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية بحلول عام ٢٠١٦، على النحو الذي حدده المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دورته السابعة والستين. وكانت تلك هي المرة الثالثة عقب دورتي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ اللتين لم تنجز فيهما اليابان عملها في الموعد المحدد. ويكمن السبب الجذري لتكرار عدم وفائها بالمواعيد النهائية في عدم قيام اليابان بوضع خطة عملها وفقا للجدول الزمني المحدد بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، وعدم تخصيص القوة العاملة والموارد المادية والمالية الكافية، وإظهار الإرادة السياسية وحسن النية بشكل كاف. وفي أوائل عام ٢٠١٧، وجراء المواقف البناءة للصين توصلت إلى اتفاق مع اليابان بشأن خطة جديدة ترمي إلى تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية، قُدمت في وقت لاحق إلى المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية للنظر فيها واعتمادها في دورته الرابعة والثمانين. وتأمل الصين أن تنفذ اليابان بشكل صارم تلك الخطة وأن تستكمل التدمير

اليابان المتمثلة في استخدام الأسلحة الكيميائية على أراضي الصين على نطاق واسع، وبتخطيط وطريقة منهجية، مع حث الجانب الياباني على المعالجة الفورية للآثار الحقيقية والأضرار المحتملة لاستخدام الأسلحة الكيميائية.

ثانيا، على الرغم من التقدم المحرز في عملية تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة، لم يتم بعد تدمير الكثير منها. وفي ٣١ آب/أغسطس، كان قد استرجع ٦٠ ٠٠٠ من بنود الأسلحة الكيميائية المهجورة وتم تدمير ٢٧٢ ٤٨ منها. غير أن تلك البنود شملت ما يزيد عن ٣٠ ٠٠٠ برميل تحتوي على غازات سامة وعددا كبيرا متبقيا من القذائف الإضافية الخطرة التي تحتوي على مادة غاز الخردل وكلوريد الكربونيل واللويزيت، والتي يمكن العثور عليها في العديد من المواقع، والتي يلزم تدميرها أيضا. وفي وينجين بمقاطعة جيلين، لا يزال هناك ٧٤ طنا من العوامل السمية، والتي يتعين معالجة مسألة تدميرها. ولم تدمر اليابان سوى ٣,١٢ في المائة من جميع الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية إذا وضعنا في الاعتبار ما يزيد عن ٣٣٠ ٠٠٠ من الأسلحة الكيميائية المهجورة التي دفنت في هاربالينغ بمقاطعة جيلين.

وخلال العملية البطيئة لتدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية، لم يبد الجانب الياباني أي مستوى مقنع من الإخلاص أو أي شعور بمدى الإلحاح. ويهدف التستر على الجريمة، هجر الجيش الغازي الياباني السابق ودفن حوالي مليونين من الأسلحة الكيميائية ومكوناتها في الأراضي الصينية في نهاية الحرب. وبالنسبة للسجلات المتعلقة بالمعلومات عن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية ونشر القوات، تعد المعلومات المتعلقة بمواقع الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية، والمعلومات ذات الصلة هي الأكثر أهمية. فلن يمكن العثور على هذه الأسلحة وتدميرها في الوقت المناسب إلا إذا جرى تشاطر المعرفة المتعلقة بموقع دفنها.

في إطار ممارسة حقنا في الرد على ممثل النظام السوري، فإننا نرفض رفضاً قاطعاً الادعاءات المقدمة ضد تركيا. إن تركيا تحترم بالكامل التزاماتها بموجب الاتفاقيات الدولية ذات الصلة وقرارات مجلس الأمن. لقد أثبتت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة السجل الجنائي لذلك النظام في استعمال المواد الكيميائية السمية كأسلحة في حالات مختلفة. واليوم، أشار العديد من المتكلمين إلى تلك الحقائق. بيد أن ممثل النظام حول مسار المناقشات بشأن موضوع اليوم بتأكيد مجدد على نفس مجموعة الأكاذيب. غير أنه، لا يوجد مجال للخداع لإخفاء المسؤولية الجنائية للنظام. وكما قلنا في بياننا، إن استخدام الأسلحة الكيميائية يشكل جريمة ضد الإنسانية. وإذا أردنا أن نضع حداً لهذا، يجب علينا ضمان عدم الإفلات من العقاب.

السيد حلاق (الجمهورية العربية السورية): لقد سعت ممثلة النظام الفرنسي إلى فرض اعتقادات وآراء بلدها بشأن خان شيخون، ومن كان وراء هذا الحادث. ونقول لها كما سبق أن قلنا لممثلين آخرين، إنه إذا ما كانت حكومة بلدها تعتقد ذلك، فمن الأفضل أن تدعو فرنسا إلى إنهاء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن النظام الفرنسي يقدم للجماعات الإرهابية المسلحة في سوريا الأسلحة والذخائر والمعدات والاستخبارات، بما في ذلك المواد الكيميائية السامة. وفي هذا الصدد، أدعو ممثل النظام الفرنسي إلى قراءة الكتاب المعنون الطريق إلى دمشق، الذي كتبه الكاتبان جورج مالبرونو وكريستيان تشسنو. فلقد أكد الكاتبان أن وزير خارجية فرنسا السابق، لوران فاييوس، كان شريكاً في استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة الشرقية، دمشق في آب/أغسطس ٢٠١٣.

ومرة أخرى، أود أن أوصي ممثل بريطانيا بأن تتيح حكومته للشعب الاسكتلندي ممارسة حقه في تقرير المصير، وأن تترك

في الوقت المحدد. وفي الوقت نفسه، تحث الصين اليابان على مواصلة تكثيف جهودها الرامية إلى تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة اليابانية بسرعة وبشكل تام وبأمان بغية استعادة أراضي الصين.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية): إنني آخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد على التُّهم السخيفة التي أطلقها رئيس نظام دمشق.

ذلك نظام ليست له أساساً أي مصداقية على الإطلاق. إنه نظام يقتل شعبه ويصدر الإرهاب ويدعمه. ومن السخف حتى مجرد الاستماع إلى تلك التُّهم من قبل ممثل ذلك النظام. إنه نظام يعرقل عمل آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة، وبعثة تقصي الحقائق في الجمهورية العربية السورية. إنه يشوش ويكذب في كل مناسبة. إن معظم الحكومات الممثلة في هذه القاعة تعرف بالضبط ما يمثل ذلك النظام.

ومرة أخرى، أشدد على أنه نظام قتل شعبه بأسلحة الدمار الشامل. وهو يتحدث عن أن لديه قائمة طويلة لديه من الشكاوى بشأن الولايات المتحدة؛ ونحن لدينا قائمة أطول بالنسبة لذلك النظام، والجرائم التي ارتكبها في جميع أنحاء العالم على مدى سنوات، بما في ذلك التحريض على الإرهاب في لبنان. ويمكنني أن أواصل الكلام إلى ما لا نهاية. لكن أسمحوا لي بأن أقول شيئاً واحداً آخر لممثل ذلك النظام - إن على هذا النظام أن ينهي المحرمات بالأسلحة الكيميائية ضد الشعب السوري. إنه سيخضع للمساءلة وليثق في ذلك. فالجتمع الدولي سيحاسبه.

السيد كناي (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): سأتوخى الإيجاز الشديد أيضاً.

ومرة أخرى، حاول ممثل الولايات المتحدة تجنب تورط إدارة بلده كشريك في الهجمات الكيميائية على بلدي سورية. وأدعو ممثل الولايات المتحدة إلى قراءة كتاب نشرته وزيرة الخارجية السابقة، السيدة هيلاري كلينتون، ويشير إلى أن إدارات بلده المتعاقبة أنشأت القاعدة وجبهة النصرة وتنظيم داعش.

السيد تاكاميزاوا (اليابان): أود أن أتطرق إلى الاختلافات في التصور. وأود أن أركز على مسألة الأسلحة الكيميائية المهجورة، وكيفية التعامل معها. فوفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، توفر اليابان الخبراء الماليين والتقنيين اللازمين، وكذلك الموارد الأخرى لغرض تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة. وتوفر الصين التعاون المناسب لهذا الغرض. ونظرا لأن تدمير الأسلحة الكيميائية المهجورة مشروع مشترك، يعتبر تعاون الصين أمرا أساسيا. وحتى إذا أنجزت اليابان جميع المهام من جانبها، فمن الصعب توقع إحراز تقدم في عمليات التدمير دون التعاون المناسب والصادق من جانب الصين.

وموقف حكومة اليابان من الاعتراف التاريخي هو كما ورد في البيان الذي أدلى به رئيس الوزراء الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية السبعين لانتهاة الحرب العالمية الثانية. لقد التزمت حكومة اليابان بإخلاص بالتخلص من الأسلحة الكيميائية المهجورة. وستعزز اليابان مشروع الأسلحة الكيميائية المهجورة وفقا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. ولن أكرر ما قلته في بياني.

الرئيس: لقد استنفدنا الوقت المتاح لهذه الجلسة. وستعقد اللجنة الاجتماع غدا، في الساعة ١٠ صباحا في هذه القاعة، لتواصل النظر أولا في المجموعة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، لالانتهاء من قائمة المتكلمين في إطار تلك المجموعة والاستماع إلى بقية حقوق الرد، ويعقب ذلك تناول المجموعة المتعلقة بجوانب نزع سلاح الفضاء الخارجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.

مستعمرة جبل طارق، وأن تحل المشاكل التي تزداد سوءا مع الاتحاد الأوروبي، وقبل كل شيء، أن تهتم بمشاكلها الداخلية وتوجه عنايتها لشؤونها الخاصة. وينبغي أولا وقبل كل شيء أن تعتذر إلى الشعب العراقي عن غزو العراق في عام ٢٠٠٣ تحت ذريعة باطلة بوجود أسلحة دمار شامل. لقد أنشأت دائرة الاستخبارات البريطانية ما يسمى ذوي الخوذ البيضاء، وهي ذراع الدعاية للمنظمات الإرهابية. إن بريطانيا تشارك في نقل المواد الكيميائية السامة وغيرها من الأسلحة إلى الجماعات الإرهابية في سورية.

ومن أكبر الخطايا أن يدعي شخص أنه يدرك مسألة هامة ويبدأ الحديث عنها في حين أنه يجهل تماما تلك المسألة. وهذا ينطبق على ممثلة كندا ودول أعضاء أخرى، ما انفكت تدعي معرفة الحقيقة. إن ممثلة كندا لم تدخر فرصة لإهانة بلدي بناء على اتهامات باطلة. وما برح ممثلو كندا ينشرون الأكاذيب، وخطاب الكراهية، والمعلومات الكاذبة عن بلدي. وهذا أمر غير إيجابي بالنسبة لدول مثل كندا. فكندا لم تدع إسرائيل إلى الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الأمر الذي يبرهن على النفاق والمعايير المزدوجة التي تنتهجها كندا. ومما يستحق الرثاء تماما أن نلاحظ من البيان الذي أدلت به ممثلة كندا اليوم أنها كانت تهذي في المكان غير المناسب، لأن بلدها لا يملك الأمم المتحدة، إلا إذا كانت تعتقد أن رؤية بلدها أسمى من رؤية ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وإني لن أتكلف حتى عناء الرد على ممثلة كندا. أما ممثلو بلدان الاتحاد الأوروبي، فقد نشروا الأكاذيب والمغالطات في بياناتهم. لقد قدم العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي مواد كيميائية سامة للجماعات الإرهابية، ولا سيما تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة. وندعو الاتحاد الأوروبي، للتحقيق في هذه المسألة إن كان جادا.